"ظاهرة الاقتصاد الخفى"
الآثار وآليات المواجهة

د. أشرف إبراهيم عطيه
أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الشرطة

(ISSN: 2537- 0758)

"ظاهرة الاقتصاد الخفى"

الآثار وآليات المواجهة

د. أشرف إبراهيم عطيه

ملخص الدراسة:

لقد باتت ظاهرة تنامي الاقتصاديات الخفية، بأشكالها وصورها المختلفة، تمثل واحدة من أخطر وأهم التحديات التي تواجه كافة الدول النامية والمتقدمة على السواء، مخلفة وراءها العديد من الاثار السلبية في غالبيتها، كفقدان حصيلة الضرائب وعدم وجود معلومات دقيقة عن حالة الاقتصاد القومى، فضلاً عن سوء توزيع الموارد وحدوث العديد من التشوهات في هيكل وبنية الدخول واختلال موازين المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، والايجابية في القليل منها كتوفير النادر من السلع واستيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل.

وتتعدد الأسباب المؤدية لانتشار هذه الظاهرة والتي يأتي في مقدمتها محاولة التهرب من سداد الالتزامات الضريبية، خاصة في حالة ارتفاعها، فضلاً عن انتشار البيروقراطية والفساد الاداري وارتفاع معدلات البطالة وندرة السلع وغلبة نمط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي.

وبالنظر إلى ما يتميز به هذا الاقتصاد من كونه خفياً أو غير رسمي و غير خاضع لرقابة الدولة، تأتي مسألة الوقوف على الحجم الحقيقي له من المسائل الشائكة في علم الاقتصاد، وفي محاولة لمعرفة حجمه التقريبي فقد قدم الاقتصاديون بعض الأساليب (المباشرة وغير المباشرة) لتقدير هذا الحجم، حيث قدرت هذه الأساليب أن ما بين ٦٠% إلي ٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمي في مصر يعد اقتصاداً خفياً.

ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف علي مفهوم هذه الظاهرة، وتحديد خصائصها وأسبابها واثارها وطرق قياسها، ومن ثم، طرح عدد من التوصيات لكيفية مواجهتها والحد من نتائجها وسلبياتها.

The Phenomenon of Hidden Economy: Results and Counteracting Mechanisms

Abstract:

The phenomenon of the growth of hidden economies, in its various shapes and forms, has become one of the most dangerous and most important challenges facing all developing and developed countries alike, leaving behind many negative impacts, such as the loss of tax revenues and the lack of accurate information about the state of the national economy. In addition to the poor distribution of resources, the occurrence of many distortions in the structure and structure of incomes, imbalance of balance of payments, high rates of inflation, and few positive ones, such as providing scarce goods and absorbing the largest number of the unemployed.

There are many reasons leading to the spread of this phenomenon, which comes in the forefront of which is the attempt to evade paying tax liabilities, especially if they rise, in addition to the spread of bureaucracy, administrative corruption, high unemployment rates, scarcity of goods, and the predominance of small and medium enterprises in the national economy.

And given the fact that this economy is characterized by being hidden or informal and not subject to state control, the question of finding out its true size is considered to be one of the thorny issues in economics, and in an attempt to find out its approximate size, economists have provided some methods (direct and indirect) to estimate this size, as these methods estimate that between 60% to 70% of the size of the formal economy in Egypt is a hidden economy.

This research comes as an attempt to understand the concept of this phenomenon, and to define its characteristics, causes, effects and methods of measuring it, and then put forward a number of recommendations for how to confront it and limit its consequences and negative impacts.

(ISSN: 2537- 0758)

المقدمـــة

يمكننا أن ننظر اقتصادياً إلى أى مجتمع بإعتباره جسداً إنسانياً، يقوم بعمليات حيوية يومية، فيحمل معه كافة المتناقضات، السعادة والشقاء، الفقر والغنى، الحاجة والرفاهية.. إلخ، وفى بحثه الدائم نحو تحقيق السعادة والغنى والرفاهية ومواجهة تداعيات الفقر والشقاء والحاجة كثيراً ما يبحث عن المطلوب بأساليب متنوعة، ربما غير منطقية أو حتى غير مشروعة، فالجسد المريض، متى عجز عن وجود الدواء، فقد تعوزه الحاجة إلى اللجوء للشدو والغناء، متى وجد فيه ضالته إلى أن يجد ما يبحث عنه من دواء.

وقياساً، فالمجتمع الاقتصادى فى سعيه لتحقيق حاجاته المتعددة، قد يلجأ فى أساليبه إلى ما هو غير رسمى، بل إلى ما هو غير مشروع، متى احتاجه الأمر لذلك، كما فى أوقات الأزمات أو لمواجهة مشكلة ما. فالمخالفة والخروج عن الاطار الرسمى قد تكمن وراءة حاجة إجتماعية لابد أن تقضى، أو حاجة اقتصادية لابد أن تشبع، وإن خلفت وراءها الكثير من الخروقات أو الآثار السلبية.

وهكذا يمكن أن يتحرك الاقتصاد الداخلى– فى دولة ما– على محورين، يوازى كل منهما الآخر، أحدهما رسمى معلن، والآخر غير رسمى وخفى، الأمر الذى يستدعى الحاجة إلى رصد هذا الأخير والوقوف على أسبابه ودوافعه ونتائجه.

وفى إشارة واضحة لما تعانيه المجتمعات النامية من مشكلة تزايد الأنشطة التى لا تحويها منظومة اقتصادية رسمية، وبكل ما يسببه هذا التسرب من ضياع مئات المليارات على خزانة البلاد، جاءت مبادرة القيادة السياسية فى مصر عام ٢٠١٨، ممثلة فى رئيس الجمهورية لإطلاق دعوة تضمنت العديد من المزايا والاعفاءات الضريبية المغرية من أجل السيطرة على هذه العشوائية المعروفة بإسم "الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى Hidden or Informal Economy"، والذى تعانى منه البلاد منذ عقود طويلة، فشلت فى إستيعابها والتصدى لها العديد من الحكومات المتعاقبة، داعياً صانعى هذه العشوائية لأن ينضموا لمنظومة الاقتصاد الرسمى مع وعد بحصولهم على إعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات[١].

(١) فضلاً عن طلبه من وزيرة التضامن الاجتماعى دراسة أفضل الطرق لدمج العاملين فى الاقتصاد غير الرسمى تحت مظلة التأمين الصحى دون أن يتحملوا المزيد من المصروفات، وذلك خلال كلمته التى ألقاها عبر مؤتمر الشباب مايو ٢٠١٨. ولعل هذه المبادرة لم تكن الأولى وأيضا ليست الأخيرة، فقد

أهمية الدراسة:

تعانى كافة الدول، وبخاصة النامية منها، من كبر وتنامى حجم الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمى فى اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة تتراوح ما بين ٣٠% إلى ٧٠% من إجمالى الناتج القومى لهذه الدول، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل، وبتكلفة مرتفعة، وهو ما يحد من الإستفادة من الموارد والطاقات المتاحة للأنشطة العاملة داخل هذا القطاع غير الرسمى، والتى عادة ما تتسم– أى الأنشطة والمنشآت العاملة– فى معظمها بإنخفاض معدلات

سبقتها إعلان وزيرة الاستثمار عام ٢٠١٦ موافقة رئيس الجمهورية على مبادرة لضم الاقتصاد غير الرسمى كان من المفترض أن يتم الاعلان عنها فى ديسمبر من العام نفسه، تتضمن العديد من الاعفاءات الضريبية وتخصيص للكثير من الأراضى المجانية لأصحاب المشروعات المنتمين للاقتصاد غير الرسمى. وفى عام ٢٠١٧ جاء على لسان محافظ البنك المركزى أن هناك إتفاقية لتبادل المعلومات، فى إطار الترويج لفكرة الشمول المالى، بين البنك المركزى وهيئة الرقابة المالية سيكون من شأنها الاسهام بشكل فعال فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبما يؤدى إلى تحسين الوضع الاقتصادى فى مصر.

وفى ديسمبر من عام ٢٠١٨ أعلن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، عن العزم نحو تشكيل لجنة لوضع تعريف محدد وموحد للاقتصاد غير الرسمى، على أن يبدأ عملها مع بداية عام ٢٠١٩، لافتاً إلى أن توقيت دمج الاقتصاد غير الرسمى ودخوله المنظومة الرسمية لاقتصاد الدولة، بعد حصره واعلان نتائجه فى التعداد الاقتصادى خلال أكتوبر ٢٠١٩، هو قرار الحكومة وليس الجهاز، لذا فمن غير المتوقع دمج هذا الاقتصاد فى الناتج المحلى للدولة عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. ولعل من أهم الخطوات التى إتخذتها الادارة المصرية لمحاولة دمج الاقتصاد غير الرسمى تمثلت فى صدور قرار جمهورى (ديسمبر ٢٠١٥) بتشكيل لجنة عليا لتنقية قواعد البيانات القومية، جاء فى قانون تأسيسها وتتولى اللجنة التعامل مع اقتصاد الظل وضبط المنظومة الضريبية، وتتشكل من وزراء الدفاع والداخلية والاتصالات ورئيس المخابرات العامة، وترفع تقاريرها لرئيس الجمهورية. ومنذ ذلك الحين لم تعلن اللجنة أياً من نتائج مجهوداتها فى هذا الشأن.

– محمد أحمد عباس: الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، المشكلات والحلول، المعهد المصرى للدراسات، أوراق سياسية، مارس ٢٠١٩، ص٨.

(ISSN: 2537- 0758)

إنتاجها أو جودتها، ومن ثم فإن بقاؤها داخل هذا القطاع يمثل عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية فى مقابل ما يحققه القطاع الرسمى المستفيد من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة له(٢).

كما يمثل إزدياد مساحة اقتصاديات الظل والخفاء، فى صلب الاقتصاد الرسمى، سبباً مباشراً للمزيد من الافرازات السلبية على المجتمع من الناحية الاخلاقية والسلوكية، فكلما زادت مساحات الأعمال والنشاطات التى تتم فى الظل بعيداً عن أعين الرقابة، كلما كثرت المخالفات والمفاسد وانتعشت الأنشطة غير المشروعة للدرجة التى قد يستعصى حتى على صانعى السياسة الاقتصادية القدرة على السيطرة على نتائجها السلبية.

فنمو اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفى قد يؤذن ببدء دورة مدمرة للاقتصاد الوطنى، فالمعاملات التى تتم فى إطار هذا الاقتصاد تتهرب بالطبع من دفع ما عليها من إلتزامات ضريبية، ومن ثم تظل الإيرادات الضريبية أقل دوماً من الممكن تحصيله فى الظروف العادية، وإذا تآكلت الأوعية الضريبية، فقد تلجأ الحكومات إلى زيادة العبء الضريبى على الممولين الملتزمين مما قد يدفعهم إلى التهرب بأنشطتهم الاقتصادية إلى القطاع غير الرسمى، فيزداد تفاقم عجز الميزانية.. وهكذا يدخل الاقتصاد الوطنى فى

---

(٢) تشير بعض الدراسات أن مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا تمثل حوالي ٤٢%، وفي دول أمريكا اللاتينية تشكل ٤١%، وفي دول آسيا تتراوح ما بين ٥٢,٦% في تايلند، ١٣,١% في سنغافورة. أما في الدول المتقدمة فقد بلغت مساهمة هذا الاقتصاد لحوالي ١١,٣% في اليابان، ١٨% في دول منظمة التعاون الأوروبي. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي قد تراوحت ما بين ٥: ٣٥% للبلدان النامية. أما في الدول العربية فلقد بلغت هذه المساهمات حوالي ٢٥% في الأردن، ٣٥% في سوريا، ٣٤% في لبنان، ٢٦% في الإمارات العربية المتحدة، ٤٠,٥% في المغرب، ٣٥% في تونس وقرابة ٤٠% في مصر. لمزيد من التفاصيل راجع:

– د. ثائر محمود رشيد: اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق، أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٣٤.

دورة جهنمية مدمرة[٣].

ولذلك تأتى أهمية الدراسة نابعة من أهمية الظاهرة فى حد ذاتها بإعتبار أن الاقتصاد غير الرسمى أصبح واقعاً ملموساً فى اقتصاديات كافة الدول شاءت هذه أم أبت. وبكل ما تعكسه من آثار سلبية على بيئة الاقتصاد الوطنى، الأمر الذى يحتم دراستها والإسراع فى مواجهتها وإيجاد الحلول الجذرية والعملية لها من خلال الوقوف على مفهومها وأسبابها ونتائجها أو آثارها السلبية والإيجابية، على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤].

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع غير الرسمى أو الخفى، ورصد تطوره، والتعرف على خصائصه وأسباب إنتشار أنشطته وآثارها على الاقتصاد الوطنى، مع محاولة التعرف على تقديرات لحجم القطاع غير الرسمى والأساليب المختلفة المستخدمة لهذا الغرض فى محاولة لكشف هويته، وطرح عدد من الحلول

(٣) جاء بجريدة المصري اليوم في عددها رقم(٥٦٨٤) الصادر يوم الأثنين الموافق ٦ يناير ٢٠٢٠ في صفحتها الثالثة، تحت عنوان "٢٧,٥ مليار جنيه تهرباً ضريبياً على الدخل ٢٠١٩"، وفي تصريحات خاصة للقائم بأعمال رئيس قطاع مكافحة التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب، أنه قد تم التنسيق مع وزير المالية لإحالة ١٤١٢ ممولاً للنيابات المختصة للتحقيق معهم لإخفائهم مبالغ عن علم مصلحة الضرائب تزيد على ١٤,٧ مليار جنيه، فضلاً عن إحالة ٧٠٣ ممولين إلى محكمة جنح التهرب الضريبي محاكمتهم من إخفاء أرباح تفوق قيمتها ١٢,٨ مليار جنيه، يستحق عنها ضرائب تصل إلى ٣,٨ مليار جنيه.

(٤) في دراسة أعدها معهد الحرية والديمقراطية الأوروبي عام ٢٠٠٤، أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد السفلي المصري هو أكبر "صاحب عمل" في مصر، فالقطاع الخاص يوفر ٦,٨ مليون فرصة عمل، بينما يوظف القطاع العام ٥,٩ مليون شخص، في الوقت الذي يعمل فيه ٩,٦ مليون شخص خارج الإطار القانوني. ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة إلى أن أكثر من ٩٢% من المصريين لا يمتلكون سندات ملكية رسمية، وتبلغ قيمة التبادلات والملكيات غير الشرعية– في المدن والقرى– حوالي ٢٤٨ بليون دولار، أي أكبر من ٣٠ ضعف قيمة سوق الشركات المسجلة في بورصة القاهرة، ٥٥ مرة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر منذ حملة نابليون، وإجمالاً يصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر ما قيمته ٤٠٠ مليار دولار.

(ISSN: 2537- 0758)

الهادفة إلى الحد من أنشطة هذا الاقتصاد والعمل على دمجه بأنشطة الاقتصاد الرسمى.

صعوبات الدراسة:

ربما تمثلت الصعوبات الأساسية في هذه الدراسة في أمرين، **أولهما:** هو ندرة ما حوته المكتبة الاقتصادية من مراجع ودراسات مستفيضة ومتعمقة في موضوع الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي رغم أهميته الحيوية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. **وثانيهما:** هو عدم وجود بيانات أو إحصاءات رسمية أو حتى متفق عليها بشأن موضوع الدراسة، إذ جاءت غالبية الدراسات المتعرضة للموضوع– على ندرتها– قائمة على فكرة الافتراضية أو الاحتمالية، وهو ما يصعب على الباحث الاقتصادي مهمته البحثية، باعتبار أن البيانات والإحصاءات الدقيقة هي أساس عمل أي جهد بحثي اقتصادي.

اشكالية الدراسة:

آخذاً في الاعتبار اتساع واقع وحجم الاقتصاد والخفي وتحوله إلى حقيقة باتت تلمسها كافة الدول، وبخاصة النامية منها، تثور العديد من التساؤلات الواجب الإجابة عليها حول ماهية هذا الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي وكيفية رصد تطوره والتعرف على خصائصه وأسباب انتشار أنشطته وآثارها السلبية والايجابية على الاقتصاديات المختلفة، مع أهمية تحديد الحجم الحقيقي لهذا الاقتصاد الخفي ونسبته إلى الناتج المحلي، وبالتالي ما هي الأساليب أو الطرق الممكن استخدامها للقياس وتحديد هذا الحجم، وأخيراً طرح التساؤل الأهم وهو ما هي الإجراءات والسياسات التي من شأنها العمل على دمج أنشطة هذا الاقتصاد في القطاع الرسمي وما هي العوائد المحتملة لهذا الإندماج؟

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفى فى وصف وتحليل ظاهرة الاقتصاد الخفى، وتحديد خصائصها ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها، ومن ثم آثارها وتداعياتها، وما إلى ذلك من جوانب تساعد على سبر غور مشكلة أو ظاهرة معينة، ويتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى تحليل وربط وتفسير تلك البيانات وقياسها وإستخلاص النتائج منها.

خطة الدراسة:

مما سبق، يمكن تقسيم خطة الدراسة لخمسة مباحث... وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الخفى.

المبحث الثانى: أسباب انتشار وإتساع ظاهرة الاقتصاد الخفى.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفى.

المبحث الرابع: حجم الاقتصاد الخفى وطرق قياسه.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الخفى

Concept of Hidden Economy

تقديم:

يعد جوتمان Gutman أول من لفت الإنتباه إلى ظاهرة الاقتصاد الخفى عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy عام ١٩٧٧م، والذى نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومى الإجمالى(٥). ثم توالت من بعده العديد من الدراسات التى أكدت أن الاقتصاديات الخفية قد بلغت من الأهمية مكانة لايمكن إهمالها من إجمالى النشاط الاقتصادى فى كافة المجتمعات الإنسانية (النامية أو المتقدمة)، بل أنها فى كثير من الحالات قد تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية(٦).

---

(5) Gutman, p.m, the subterranean economy, financial analyst journal, 1977, pp 26- 34.

وراجع أيضاً: د.محمد إبراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٠.

(٦) وإن كان هناك من يرى أن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي قد ظهر لأول مرة كنتيجة لأعمال مكتب العمل الدولي((BIT في كييف بأوكرانيا عام ١٩٧٢، حال دراسته لمشكلة العجز في ميدان العمل في أفريقيا خلال السبعينيات، ومحاولته لوضع رؤية مستقبلية حول مشكلة البطالة وعمليات التشغيل

(ISSN: 2537- 0758)

ولقد تعددت التعبيرات التى تشير إلى هذا النوع من الاقتصاد، فأسماه البعض بالاقتصاد الخفى hidden economy وأسماه آخرون بالاقتصاد التحتي underground economy أو الاقتصاد غير المرئى unobserred economy أو الاقتصاد الأسود black economy أو الاقتصاد الغاطس submerged economy، أو الاقتصاد المقابل counterpart economy، أو الاقتصاد غير الرسمى informal economy أو اقتصاد الظل shadow economy...إلخ، وأياً ما كانت التسمية فإن هذا الاقتصاد يمثل ظاهرة من الظواهر المعقدة، والتى تضم العديد من الجوانب المختلفة والمتشابكة، والتى تحتاج إلى درجة من الفهم والإدراك والتحليل(٧).

ومن الأهمية هنا التأكيد على اختلاف مفهوم الاقتصاد الخفى من شخص لآخر وبإختلاف الزاوية التى ينظر إليه من خلالها، فهو مفهوم متطور يتغير بإستمرار بحسب التغيرات التى تطرأ على النظم الضريبية واللوائح التنظيمية(٨).

تحت إدارة((H.Singer، وإن رأي البعض أيضاً أن هذا المصطلح قد قدم عام ١٩٧١، أي قبل الدراسة السابقة بعام، وذلك بمناسبة ندوة عقدت بمعهد الدراسات التنموية بجامعة Susse Institute of Development Studies، حول البطالة في إفريقيا، راجع في ذلك:

-International labour Organization(ILO): Employment, Incomes and Inequality, Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya and Genya, 1972,p.12.

(٧) وبالنظر إلى هذا التعقيد والتشابك فقد يثار التساؤل ونحن فى إطار بحثنا ووقوفنا على هوية هذا النوع من الاقتصاد، هل نطلق عليه مفهوم الاقتصاد الخفى أم مصطلح الاقتصاد الخفى؟ ولما كان المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح، والمصطلح هو تعبير متكامل وواضح ومتفق عليه، أى محدد بشكل جلى، بإعتباره مدخل العلم ومفتاحه. ونظراً لأن الأسئلة المتعلقة بهذا النوع من الاقتصاد لا تجد فى كثير من الأحيان إجابة واضحة عليها، بل ولا تكاد تنتهى للوقوف على كنهة، لذا فضلنا أن نعنون هذا البحث بمفهوم الاقتصاد الخفى وليس بتعريف أو بمصطلح الاقتصاد الخفى.

(٨) فريدريك شنايدر، دو مينك أنستى: الإختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفى)، صندوق النقد الدولى، قضايا اقتصادية (٣٠)، مارس ٢٠٠٢، ص٢. وانظر أيضاً:

-Schnider, F., Estimating The Size of The Danish Shadow. Economy Using the Currency Demand Approach: An Attempt, Scand. J. of Economics. Vol. 88, 1986, pp 643- 668

أولاً: الرؤى المختلفة لمفهوم الاقتصاد الخفي:

يمكن تعريف الاقتصاد الخفى بأنه "مجموعة الأنشطة التى تقوم على إنتاج وتبادل السلع والخدمات بعيداً عن التعاملات الرسمية، ومنها أنشطة تجارة المخدرات وألعاب القمار والدعارة، وأخطرها وأشدها وطأة على المجتمع تجارة البشر والسلاح"، وعادة ما تتسع أو تضيق دائرة الاقتصاد الخفى بحسب درجة إهتمام كل دولة بإضفاء الصفة القانونية على بعض الأنشطة الاقتصادية أو نزعها عنها. فتجارة البشر محرمة فى غالبية دول العالم كمصر وأمريكا مثلاً، بينما هى مشروعة فى بعض الدول كموريتانيا. وتحقيقاً لهذا النوع من الاقتصاد غير المشروع، فعادة ما يقترن بناؤه بعدد من الإجراءات أو الأنشطة غير المشروعة، تيسيراً أو تحقيقاً له، بل وانجاحاً لفاعليته، كأعمال العنف والرشوة والإبتزاز...إلخ(٩).

ولكن إلى جانب هذه الأنشطة غير المشروعة، فإن الاقتصاد الخفى يضم أيضا العديد من الأنشطة المشروعة، فالباعه الجائلين ومدرسى الدروس الخصوصية وسائقى التوكتوك وخدم المنازل وعمال اليومية وغالبية الحرفيين، وكذا إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة، والعقود من الباطن غير الموثقة، والورش والمحلات غير المسجلة...إلخ. كلها أعمال تعد فى أصلها مشروعة، إلا أنها تمثل جانباً من الاقتصاد الخفى، وذلك بالنظر إلى أن الدخول المتحققة منها لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، وبالتالى قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومى(١٠).

(9) Tonzi, V., The Underground Economy and Tax Evasion in the United States, Estimate and Implication, 1982a, p. 14.

(١٠) ولعل من أهم صور الاقتصاد الخفي الحديثة التي شاع تداولها مؤخراً ما يتمثل في نشاط التسويق الشبكي، وهو عبارة عن بيع بالعمولة لسلع ومنتجات الشركة الأم المنتجة لتلك السلع والمنتجات التابعة لها، والتي عادة ما يكون مركزها الرئيسي خارجياً. ولتحقق هذه الشركة أكبر عائد لها فإنها تتبنى فكرة وجود وكلاء بالعمولة لها في مختلف دول العالم، مقابل أن يكون لهؤلاء الوكلاء جزءاً من أرباح الشركة، يتحدد عادة بحسب نسبة مبيعاته لمنتجاتها، والتي تصل لمئات الآلاف من الجنيهات شهرياً. ولعل من أهم ما يميز هذا النظام من أنظمة البيع أنه لا يحتاج إلى الكثير من رؤوس الأموال مقارنة بأنشطة أخرى، فضلاً عن سرعة حصول القائم به على عوائده لسهولة عملية التسويق، والتي تتم عادة عبر

(ISSN: 2537- 0758)

وهكذا فإن الاقتصاد الخفى هو اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته فى الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة ولا يقتصر على الأنشطة غير المشروعة والمعاقب عليها فقط، وإنما يتسع ليشمل أشكالا مختلفة من الدخول غير المصرح بها والمتحصلة من أنشطة غير منظورة، وعادة ما يطلق لفظ الاقتصاد الأسود black economy على الشكل الأول، والاقتصاد غير الرسمى informal economy على الشكل الثانى:

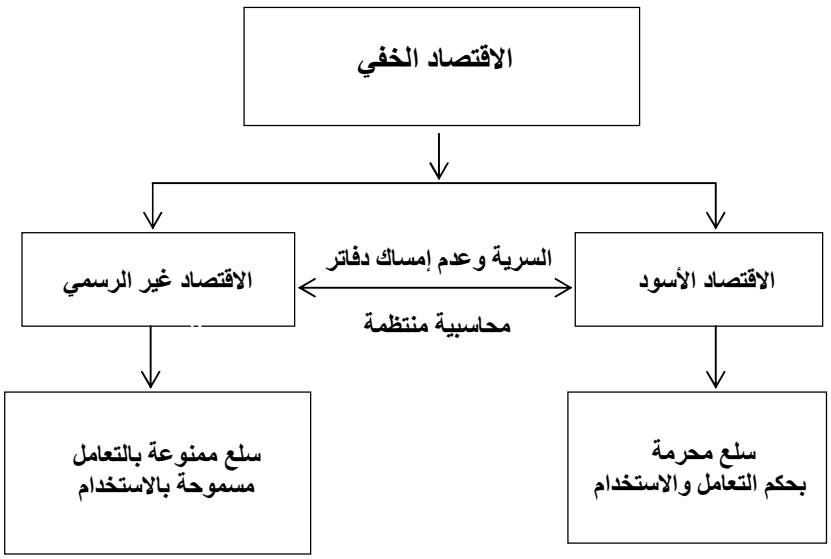

شبكات الإنترنت أو بالعلاقات الشخصية للقائم بعملية البيع، ومن ثم فهي بعيدة دوماً عن أعين السلطات الضريبية. لمزيد من التفاصيل حول التسويق الشبكي،راجع:

–المأمون على عبدالمطلب: الاقتصاد الغير رسمي في مصر، نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد(١٣)، يناير ٢٠١٥، ص ص ٥٩٩–٦٠٠.

–حفيظة بدر عبدالحميد: التسويق الشبكي وحكمه الشرعي، دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية البنات الأزهرية، جامعة الأزهر، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠١٨، ص٩٢٢.

ورغم الاختلاف الكبير بين الشكلين من حيث الهدف والآلية والآثار المترتبة إلا أن كل منهما يعتبر مستهلكاً للخدمات المقدمة من الدولة ولايساهم فى خزانتها(١١).

فاقتصاد الجريمة أو الاقتصاد الأسود يرد على خدمات أو سلع محرمة بحكم التعامل والإستخدام ويهدف إلى تحقيق الغنى الفاحش والسريع، بينما يرد الاقتصاد غير الرسمى على سلع أو خدمات غير مرخصة بالتعامل ولكن مسموحة بالإستخدام، مستهدفاً من ذلك التحلل من كافة الإلتزامات المترتبة عليه تجاه الدولة(١٢).

وقد ننظر إلى الاقتصاد الخفى على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبى الناشئ عن وجود هذاالاقتصاد، أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على دقة حسابات الناتج القومى فى الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هى النظام القانونى الذى يحدد طبيعة الدخول التى تخضع للضريبة، ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد الخفى يشمل كافة الأنشطة التى تولد دخلاً يخضع للضريبة والتى يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية فى البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة عليها. أما من المنظور الثانى فإن الاقتصاد الخفى سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التى يترتب عليها توليداً للدخل سواء أكانت قانونية أو غير قانونية، أو سواء كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة(١٣).

ومن الجدير بالذكر هنا، القول بأن هناك إرتباطاً بين الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى وعمليات التسجيل، بإعتبار أن هذا الاقتصاد يمثل، من وجهة نظر البعض، الأصول العقارية والإنتاجية غير المسجلة والأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية غير المقننة(١٤). فغياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجارى، سجل صناعى،

---

(١١) حيان سلمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٩، ص٣. وذلك على الرابط: http://www.syrianeconomy.

(١٢) د. عبدالحكيم الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٨.

(13) Mirus R., Smith R., Canada's underground economy update and critique, Canadian public policy, vol 20, 1994a, pp 235- 252.

(١٤) وطبقا لهذا الاتجاه فإن العقارات غير المسجلة تقدر بنحو ٩٢% من السكان، أى ٦٤% من إجمالى الأصول العقارية فى مصر، بينما تقدر المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، والتى تعمل بشكل

(ISSN: 2537- 0758)

تراخيص عمل) يعد أول معايير إنتماء المنشأة للقطاع أو للاقتصاد غير الرسمى، ومع ذلك فهى لا تمثل علاقة حصرية، إذ لا تعد، بمفهوم المخالفة، كل منشأة مُسجلة منتمية أو خاضعة للاقتصاد الرسمى، إذ أن هناك دوماً ظلالاً من عدم الرسمية تحيط بالمنشآت المسجلة. فتسجيل المنشأة كممارسة لنشاط ما وممارستها لنشاط أو عمل آخر، أو تعيينها لعمال بدون عقود أو قيامها بعمليات بيع وشراء غير مسجلة يجعلها تمارس أحد صور الاقتصاد الخفى. فالتسجيل وحدة لا يعد دوماً دليلاً على رسمية عمل المنشأه، ولكن عدم التسجيل يكفى فقط لإعتبار المنشأة غير رسمية، وهو ما يستدعى بالطبع الحاجة إلى تيسير وتسهيل عمليات وإجراءات التسجيل لتحفيز الهجرة من القطاع أو الاقتصاد غير الرسمى للاقتصاد الرسمى(١٥).

ويرى البعض الآخر أن الاقتصاد أو القطاع غير الرسمى هو ذلك القطاع الذى لا تتوافر لديه كل أو بعض الشروط المطلوبة للدخول للسوق، وبالتالى يعتبر الاطار القانونى أو المؤسسى الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيس لعمل المنشآت خارج الاطار لتجنب العوائق المختلفة التى يفرضها.

ويعرفه آخرون بأنه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفروض أن تخضع للضريبة، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيداً عن السوق الرسمية، ويشمل أيضاً كافة الدخول غير المسجلة والأنشطة التي تمارس بعيداً عن أعين الجهات

غير رسمى بنحو ٨٢% من إجمالى المنشآت، وتشكل نسبة تتراوح ما بين ٤٠% إلى ٦٠% من إجمالى حجم المنشآت الصغيرة والتى تعمل بشكل رسمى. راجع في ذلك:

–د. يسرى الغرباوي، سيف الخوانكي: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمى، المركز العربى للبحوث والدراسات،القاهرة، أبريل ٢٠١٦، ص٢. وذلك على الرابط:

- http://ww.acrseg.org/40193

(١٥) ولكن، وعلى الرغم من التطور الحادث فى عمليات التسجيل الآن للشركات والمنشآت، إلا أن هناك العديد من العقبات الأخرى التى تواجه المستثمر كالحصول على التراخيص أو التمويل اللازم للمشروع أو غير ذلك من عقبات تحمل تعنت الجهات الرقابية أو الإدارية مما يدفع هذا المستثمر عادة لأن يتوارى فى ظلال غير الرسمية.

الرقابية(١٦).

وتحت مسمى الاقتصاد الموازي، يعرف أيضاً بأنه مجموعة أو سلسلة من الأنشطة التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، والتي تمارس من قبل أفراد أو جماعات هدفها الأساسي البحث عن الربح السريع والتهرب من الالتزامات الضريبية ومن المراقبة الحكومية(١٧).

وعلى ذلك يمكننا تعريف الاقتصاد الخفي بأنه تلك المعاملات والأنشطة التي يمارسها الأفراد أو الجماعات والتي تعد في ذاتها وفي الأغلب الأعم منها مشروعة، إلا أنها تسعى إلى تجنب اتخاذ الإجراءات القانونية المنظمة لممارستها سعياً،إما وراء تحقيق السريع من الربح وتجنباً لأداء الالتزامات المالية المترتبة عليها أو تخفيفاً من الالتزام بإتخاذ إجراءات إدارية معقدة قد تعيق القيام بممارسة تلك النشاطات بيسر وسهولة، وبما يحجب عن تلك الممارسات صفة الشرعية.

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتصاد الخفى كما يضر باقتصاد الدولة إذ يحرمها من الحصول على الكثير من الإيرادات، فضلاً عن الإضرار بالمستهلك إذ قد يعرضه للتعامل مع الكثير من السلع مجهولة المصدر والهوية، فإنه يضر أيضاً بممارس النشاط الخفى ذاته، إذ يحرمه من دعم الدولة له كمنتج أو مستثمر صغير، بل ويحرمه أيضاً من حمايتها له. فالحرفيون المهرة وأصحاب الابتكارات الجديدة فى مجال عملهم غير الرسمى لن يتمتعوا بحماية الدولة لهم متى سرقت إبتكاراتهم، كما سيحرم هؤلاء أنفسهم، ومعهم صغار المنتجين، من دعم الدولة لهم عبر ما تقدمه الدول من دعم مالى من خلال القروض الميسرة التى تقدمها البنوك الحكومية للصناعات الصغيرة، أو دعم صادراتهم عبر الصناديق المخصصة لدعم الصادرات...إلخ.

(16) Askarya, S: The Underground Economy in the United State. Comment on Tanzi, IMF:Staff Papers, vol. 31, No. 4, 1984, pp. 74٠-741.

(١٧) عزوز علي: الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي، جامعة سعيدة، ٢٠٠٧، ص٢.

(ISSN: 2537- 0758)

ثانياً: خصائص الاقتصاد الخفى: The Characteristics of Hidden Economy

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد الخفى يتميز بالخصائص التالية(١٨):

١. أنه اقتصاد متنوع الأشكال متعدد الغايات، فكما نلمح فيه أشكالاً متعددة للعلاقات الاقتصادية من بيع وشراء، ودائنية ومديونية، وربح وخسارة، وبيع فورى وآجل...إلخ، نلمح فيه أيضاً مختلف أشكال التبادل من أقدمها ظهوراً كالمقايضة إلى أكثرها حداثة كالتجارة الإلكترونية، ومن أبسطها تعاملاً كالإتجار فى السلع البدائية إلى أكثرها تعقيداً كالإتجار فى الأسلحة والأدوية والمخدرات.

٢. يضم هذا الاقتصاد مختلف أنماط المتعاملين من شرائح المجتمع المختلفة، سواء من حيث العمر أو الجنس أو الوضع الاجتماعى أو المستوى التعليمى...إلخ، أو حتى من حيث الهوية الإيديولوجية من رأسمالية أو إشتراكية أو غيرهما.

٣. أنه اقتصاد يعمل وفق مبدأ السرية أو اللاعلانية، ومبدأ أكبر ربح بأقل تكلفة ممكنه، فالغاية لدى المتعاملين فيه تبرر الوسيلة.

٤. أنه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته أو مخرجاته فى الحسابات القومية، إذ أنه يحاول التهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة، سواء كانت رسوم أو ضرائب أو تقديم بيانات أو إمساك دفاتر أو تأمينات إجتماعية...إلخ.

٥. يستفيد هذا الاقتصاد من أغلب الخدمات الحكومية المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها، وبخاصة البنية التحتية والمواد الأولية ذات المنشأ الداخلى.

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه الخصائص راجع:

-د. حيان سلمان: الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٧، سوريا، ٢٠٠٦، ص٦٤-٦٥.

-وليام أندراوس: الاقتصاد الظلي وأثره على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٨.

-د. المأمون علي عبدالمطلب: الاقتصاد الغير رسمي في مصر، مرجع سابق، ص٥٢٥-٥٢٧.

٦. غالباً ما يكون صاحب العمل فى هذا الاقتصاد هو مديره، حيث لا يوجد فاصل فيه بين الملكية والإدارة(١٩).

٧. غالباً ما يعتمد على التكنولوجيا غير المتطورة، وبالتالى يعمد إلى الإستخدام الكثيف للعمال بدلاً من رأس المال(٢٠).

٨. تتجه غالبية منتجاته إلى السوق الداخلى، وقليلاً ما تتجه نحو الخارج.

المبحث الثانى
أسباب انتشار وتوسع ظاهرة الاقتصاد الخفى

تقديم:

لعل معاملات ونشاطات الاقتصاد الخفي ليست بمنأى عن المجتمع وتفاعلاته، إذ يشارك كافة أفراد المجتمع في التفاعلات بشكل أو بآخر، فمثلاً متى حدث عطل فى الوصلات الكهربائية بمنزلك وطلبت لإصلاحه عاملاً وأعطيته أجراً نقدياً على ذلك، وهو غالباً غير مرخص له بممارسة هذا العمل، كونه بعيداً عن نطاق عمله الرسمى، فهذا يدخل فى نطاق الاقتصاد الخفى الذى لا تعلم الحكومة عنه شيئاً... ويقاس على ذلك كافة الخدمات الأخرى كأعمال السباكة وصيانة الأجهزة الكهربية وأعمال البناء وعمال اليومية والمزارعون الأجراء وخدم المنازل والمربيات وسائقى مركبات التوكتوك، وأولئك الذين يقومون بإعداد الوجبات الغذائية بمنازلهم ويقومون بتسويقها لزبائنهم عبر الهاتف،

(19) Nancy Benjamin, Informal Economy and The World Bank, WPS6888 World Bank; May, 2014, p. 6.

(٢٠) تتصف المنشأة فى القطاع غير الرسمى بمحدودية رأس المال المستثمر، كما يعد سهولة الدخول إلى هذا القطاع أحد السمات الرئيسية له، إذ لا يتطلب بدء النشاط فيه سوى لمحدودية رأس المال، وبإنخفاض الكثافة الرأسماليه له مقارنة بالقطاع الرسمى، إذ أظهر تحليل المنشأت التى تستخدم معدات أو آلات فى القطاع غير الرسمى إلى أن ٥٤% منهما يعتمد على التشغيل اليدوى، فى حين يعتمد ٣٧% منهما على الطاقة الكهربية، ٨% على الغاز... راجع فى ذلك:

- حسين عبد المطلب الأسرج: إنعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى، MPRA، يونيو ٢٠١٠، ص٤.

(ISSN: 2537- 0758)

وقبل كل هؤلاء الباعة الجائلون، ويأتى على رأس المجموعة المدرسين الخصوصيين، سواء تمت عمليات التدريس بمنزل الطالب أو المدرس، ولعل ما يجمع كل هؤلاء أنهم يمثلون أنماطاً لأعمال مشروعة فى ذاتها ولكنها تتم خارج الاطار الرسمى لإحصاءات الدولة ومراقبة الجهات المسئولة عن تحصيل الضرائب(٢١).

إن المطلع إلى الفئات سالفة الذكر، وغيرها الكثير، يجدها فى إزدياد مستمر ونمو متواصل، مما يعكس نمواً طبيعياً للقطاع غير الرسمى على حساب نظيره الرسمى، وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن الأسباب التى تؤدى إلى زيادة نسبة الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى فى كثير من الدول، وبخاصة النامية منها، ولعلنا نرصد من الأسباب ما يلى:

أولا: البيروقراطية والفساد الإدارى Corruption:

إذا ما سعى البعض لإقامة أو لمزاولة أى نشاط اقتصادى فى دولة نامية(كمصر مثلاً)، فعليه أن يتمهل قليلاً قبل إتخاذ القرار، فلإتمام إجراءات إقامة منشأة صناعية مثلاً فعلى الفرد أن يقوم أولاً بعدد من الإجراءات الرسمية، والتى تستدعى التعامل مع عشر جهات حكومية على الأقل، منها إدارة الحى فالسجل التجارى والتأمينات الاجتماعية ومكتب العمل ومصلحة الضرائب وإدارة الأمن الصناعى ووزارة التموين ووزارة الصحة وجهاز شئون البيئة وإدارة الحماية المدنية بوزارة الداخلية وقسم شرطة الحى...إلخ، وذلك إنهاءاً وحصولاً على التراخيص والتصريحات اللازمة لإقامة المنشأة، وبكل ما يستدعيه هذا الجهد من محاولة السعى وراء سرعة إنهائها أحياناً، وربما غالباً، بطرق غير شرعية، مما يخلق معها عالماً مستتراً من الرشوة والإبتزاز، وظهوراً لطوائف من العملاء والسماسرة والوسطاء، ودفعاً لمزيد من النقود غير المنظورة(٢٢).

---

(٢١) د/ صفوت عبدالسلام: الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي، وطرق علاجه، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص٢.

(٢٢) ولعل من أهم السمات الأساسية للإجراءات التى تواجه أصحاب الأعمال فى مختلف مراحل العمل، والتى تحول دون الرغبة فى إتباعها، ومن ثم الخروج أو الإتجاه إلى القطاع غير الرسمى كملاذ وملجأ وهرباً من صعوبة الإجراءات ما يلى:

- وجوب الحضور الشخصى لصاحب العمل لمقر الهيئة أو المصلحة لاتخاذ الإجراء، الأمر الذى قد يتعذر معه الاستجابة لذلك لظروف المرض أو لغيرها من الدواعى، أو لبعد المسافة بين مقر إقامته

وإذا كان الفساد فى جوهره هو إستغلال السلطة العامة فى تحقيق مآرب خاصة، أو هو استخدام المنصب الحكومي لتقنين مكاسب خاصة بشكل غير مشروع، ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، وهما ينطويان بالضرورة علي مشاركة طرفين علي الاقل، كما يشمل– أي الفساد– أنماطاً أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة التي يستطيع الموظف العام القيام بها بمفرده كالإختلاس مثلاً. فعادة ما يقل حجم الاقتصاد الخفى فى البلدان التى تتسم فيها المؤسسات الحكومية بالقوة والكفاءة، لا البيروقراطية والإتكالية. فأنشطة الخفاء تجد أرضها الخصبة فى أى اقتصاد تنعدم فيه الواقعية والمراقبة والشفافية، وهى الظروف ذاتها التى ينتعش فيها الفساد(٢٣).

فحصول أحد الأفراد على تراخيص أو تسهيلات لدخول سلعة ما من خلال تقديم رشاوى أو عبر الأبواب الخلفية مثلاً يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي، وعلى المستهلك أو على الموازنة العامة للدولة، متى كانت الدولة هي من تقوم بشراء تلك السلعة، أو على سعر الصرف متى احتاج مستورد تلك السلعة للمزيد من العملات الأجنبية لإتمام صفقته(٢٤).

فعادة ما يتم رصد علاقة عكسية بين الفساد(سواء المالي أو الإداري) وبين الكفاءة

ومقر المصلحة... الأمر الذى يجعل من فكرة التعامل الالكترونى محلاً للدراسة والعمل على سرعة التطبيق.

- ضياع الوقت والمجهود والمال، فقد يحتاج صاحب العمل إلى أكثر من ثمانية أشهر تمتد لأكثر من عام ونصف فى بعض الأنشطة، مما قد يدفعه للابتعاد عن كل ما سبق توفيراً للوقت والجهد والمال والإتجاه للقطاع غر الرسمى باعتباره الحل الأمثل: راجع:

– حسين الأسرج: انعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ١٢– ١٣.

(٢٣) فردريك شنايدر ودومينيك أنستى: مرجع سابق، ص ٨، وراجع أيضاً:

د. عطية حسين أفندى: اتجاهات جديدة فى الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١١٧– ١٢٠.

- OSKAR KURER, Corruption: An Altternative Approach to its Definition and Measurement, Political studies, Vol. 53, 2005, p. 2220

(٢٤) محمد العجمي: دولة رجال الأعمال، مصر في أحضان البيزنس، مكتبة جزيرة الورد، بدون سنة نشر، ص١٠٣.

(ISSN: 2537- 0758)

الاقتصادية للأجهزة الحكومية، إذ تتأثر تلك الكفاءة أو الفاعلية للبنية التحتية والإنتاجية للحكومة وأجهزتها بذلك الفساد، الأمر الذي يؤدي عادة إلى وقف المزيد من عمليات التطور والنمو(٢٥). ولعل من أهم مظاهر الفساد المالي هو ارتفاع حجم التهرب الضريبي والمؤدي حتماً إلى زيادة النفقات العامة ونقص الإيرادات العامة.

ولقد عكس هذا العالم الخفى من الفساد الإدارى ظلاله السوداء على مؤشر مدركات الفساد الذى تعلنه منظمة الشفافية الدولية سنوياً، فصنف مصر فى المرتبة ٩٤ من أصل ١٧٥ دولة عام ٢٠١٤، فالمرتبة ٨٨ من أصل ١٦٨ دولة عام ٢٠١٥، لتحقق مصر أسوأ مراتبها فى ذلك المؤشر عام ٢٠١٨ فتسجل المرتبة ١٠٥ من أصل ١٨٠ دولة، وبما يضعها فى الطرف الأدنى للمؤشر، الأمر الذى عادة ما يجعل أرباب الأعمال يفكرون ملياً فى إستغلال هذه الثغرة الإدارية لنهو أعمالهم بطرق غير مشروعة ومستترة بدلاً من ضياع وقتهم وجهودهم فى إجراءات رسمية تبدو أكثر عقماً وتعقيداً(٢٦).

وهكذا تؤدى التعقيدات الإدارية وضبابية التعليمات وسيطرة العلاقات الشخصية واللجوء بشكل دائم للأبواب الخلفية فى مجالات العمل الاقتصادى إلى نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمى.

ثانياً: البطالة Unemployment:

وهى إفراز طبيعى لضعف معدل النمو الاقتصادى، والذى يجب أن يعادل ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى على الأقل(٢٧)، فضلاً عن ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، وهو ما أدى حتماً إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطنى على خلق فرص عمل جديدة للقادمين إلى سوق العمل، سواء كانوا من الخريجين الجدد من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، والذى أدى ضعف مستوى التعليم الجامعى وعدم ملاءمته لسوق العمل، من حيث الكفاءة أو الاختصاصات المطلوبة أو الأعداد الممكن إستيعابها، إلى جعل الطلب عليهم أقل كثيراً من عرضهم، وهو ما خلق إختلالاً ملحوظاً فى إمكانية تشغيلهم، أو

(٢٥) د. السيد أحمد علام: جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦م، ص٥٤.

(26) Transparency international index 2018, executive summary date of access, march, 2019.

(٢٧) فمثلاً بينما كان معدل النمو السكانى فى مصر يمثل عام ٢٠١٧ "١,٩%" جاء معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام بما يعادل "٤,١%".

أولئك الخريجون القدامى، والعائدون بعد رحلات عمل خارجية، إلى سوق العمل الوطنى، عقب إنتهاء عقود عملهم فى البلدان الأجنبية، وبخاصة العربية منها[٢٨]، حيث يشير الشكل التالي إلى تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨.

شكل رقم(٢)

تطور البطالة في مصر منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩

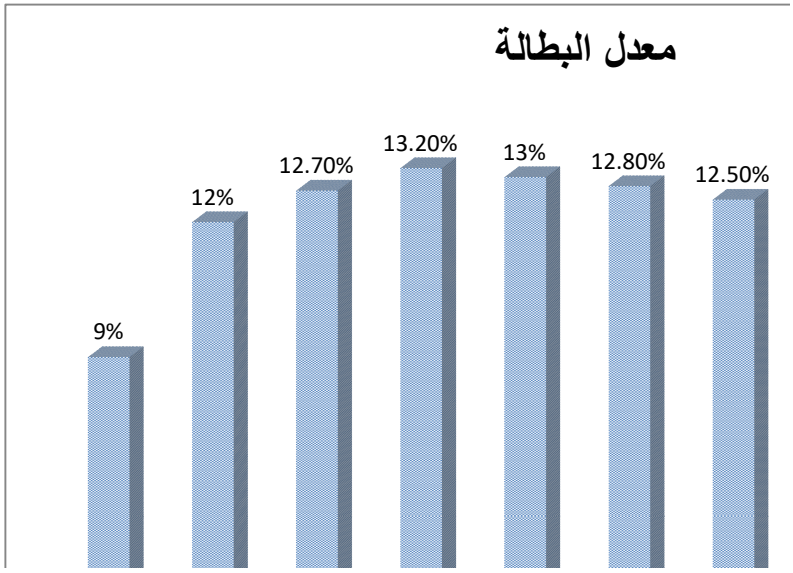

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.

(٢٨) فدولتان كليبيا واليمن كانتا تستوعبان جانباً كبيراً من العمالة المصرية، وعقب إندلاع ثورتيهما مؤخراً إضطرت غالبية تلك العمالة للعودة لمصر. كما كان للعمالة المصرية النصيب الأكبر فى الإستغناء السعودى عن العمالة الأجنبية، وبما يصل إلى نحو ٨٠٠ ألف عامل خلال عامى ٢٠١٨/٢٠١٧، كنتيجة لتطبيق الجانب السعودى لبرنامج المقابل المالى(يوليو ٢٠١٧)، والهادف إلى توطين العمالة المحلية بالسعودية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة هناك. راجع:

-محمد أحمد عباس، مرجع سابق، ص٨.

-عبدالفتاح الجبالي: الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره، جريدة الأهرام، في ٢ سبتمبر ٢٠١٥، ص١٠.

(ISSN: 2537- 0758)

ولعل من أهم أسباب نمو معدلات البطالة فى مصر ما يلى:

١. تراجع معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر، والبالغ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ما قيمته ٧,٧ مليار دولار ليصل إلى ٥,٩ مليار دولار للعام الماضي ٢٠١٩/٢٠١٨، وبانخفاض قدره ١,٨ مليار دولار وبنسبة تصل إلى ٢٣%، كإفراز لما شهدته مصر خلال الفترة الأخيرة من حروب متتالية ضد الإرهاب، فضلا عن عدم قدرة الحكومات على إستعادة النمو الإستهلاكى وغياب الإستقرار السياسى، الأمر الذى أدى إلى إنقاص فرص العمل ولجوء العديد من العمال للعمل بالقطاع غير الرسمى(٢٩).

٢. تضرر القطاع الخاص بشكل مباشر فى ظل خفض الحماية له مع فتح الحدود للمزيد من السلع المستوردة، مما أحدث نوعاً من المنافسة الحقيقية بين تلك السلع والسلع الوطنية، سواءاً على مستوى الجودة أوعلى مستوى الأسعار، مما أدى إلى تقليص مستويات الإنتاج فى الشركات الخاصة، وهو ما دفعها إلى الإستغناء المتتالي عن أعداد غير قليلة من العاملين فيها، وإضطرار العديد منهم للعمل فى القطاعات غير الرسمية.

٣. صعوبة منح الائتمانات المصرفية وإرتفاع أسعار الفائدة على القروض حال دون إقامة المزيد من المشروعات، بل وأدى إلى غلق الكثير منها، وخاصة فى أعقاب تزايد الاضطرابات التى شهدتها المنطقة العربية فى مجملها، والمواكبة لثورات الربيع العربى، وكنتيجة منطقية لعدم تناسب قيمة القروض المقدمة مع حجم الأضرار الصناعية والاقتصادية التى قد يتعرض لها المشروع، مما أدى إلى عدم إستيعاب المزيد من العاملين من هؤلاء المتوقع الالتجاء والحاجه إليهم مع تشغيل هذه المشروعات.

٤. إنخفاض الرواتب التقاعدية والدخول بصفة عامة، وبخاصة فى ظل زيادة أعداد السكان وإرتفاع معدلات التضخم مما يؤدى إلى إنخفاض القيمة الحقيقية لهذه الدخول، وبالتالى البحث الدائم عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية.

(٢٩) بيان صادر عن البنك المركزي المصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٥. انخفاض معدل النمو الاقتصادي، فهناك علاقة عكسية تجمع ما بين نمو الاقتصاد الوطني ومعدلات البطالة، فنمو الأولى يؤدي إلى انخفاض معدلات الثانية والعكس صحيح. فمعدلات البطالة سوف تنخفض مع حدوث الانتعاش الاقتصادي، المؤدي حتماً إلى زيادة الطلب، ومن ثم زيادة الحاجة لمزيد من الأيدى العاملة، بينما ستزداد معدلات البطالة مع حدوث الإنكماش الاقتصادي، المؤدي حتماً إلى نقص الطلب، وبالتالي عدم الحاجة إلى المزيد من الأيدى العاملة[٣٠]، وهو ما يبينه الجدول رقم(١).

فارتفاع معدل النمو الاقتصادي من ٤,٢ % عام ٢٠١٧ إلى ٥,٣ %عام ٢٠١٨،ثم إلى ٥,٦ %عام ٢٠١٩، أدى إلى إنخفاض معدلات البطالة من ١١,٨% عام ٢٠١٧إلى ٩,٩% عام ٢٠١٨ ثم إلى ٨% عام ٢٠١٩.

جدول رقم(١)

معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في مصر(٢٠٠٩-٢٠١٩)

السنة	معدل النمو%	معدل البطالة%	السنة	معدل النمو%	معدل البطالة%
٢٠٠٩	٤,٧	٩,٤	٢١٠٥	٤,٤	١٢,٨
٢٠١٠	٥,١	٩	٢٠١٦	٤,٣	١٢,٥
٢٠١١	١,٨	١٢	٢٠١٧	٤,٢	١١,٨
٢٠١٢	٢,٢	١٢,٧	٢٠١٨	٥,٣	٩,٩
٢٠١٣	٢,٢	١٣,٢	٢٠١٩	٥,٦	٨,٠
٢٠١٤	٢,٩	١٣			

المصدر: بالنسبة لمعدلات البطالة "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي "موقع اليوم السابع"، السبت ١٥ فبراير ٢٠٢٠.

(٣٠) د. هناء محمود، معاوية حسين: الأثر الاقتصادي للبطالة، حالة مجلس التعاون الخليجي العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد(٣٢)، ٢٠١٢، ص١٩٥.

(ISSN: 2537- 0758)

٦. الارتفاع المستمر فى أعداد السكان، إذ تشير الإحصاءات إلى زيادة أعداد السكان بمعدل يزيد عن المليون نسمة كل عام في مصر، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي ٧٧,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٩٨,١ مليون عام ٢٠١٩، هو ما يعني بالتبعية ارتفاع حجم القوى العاملة الداخلة لسوق العمل كل عام، وبما يصل حوالي نصف مليون شخص سنوياً، دون أن يقابلها– حقيقة– زيادة متوازية في الطاقة الاستيعابية لهذا السوق(٣١).

٧. تخلى الدولة عن سياسة تعيين الخريجين، والتي كانت تتبعها في ظل النظام الاشتراكي، الأمر الذي أفرز نوعاً من الثقافة السلبية والمؤدية إلى بحث الخريج عادة عن الوظيفة الحكومية، ولو انتظر دون عمل لسنوات، وعدم السعي نحو العمل الخاص أو إقامة أي من المشروعات الصغيرة بمفرده أو صحبة آخرين، ليواكب التغيرات الحاصلة في البلدان الاقتصادية المواكبة حالياً لنظام اقتصاد السوق والمؤدي فعلاً لتقليص الدور الاجتماعي للدولة.

وهكذا، فالعاملون فى كثير من الأنشطة الاقتصادية الخفية ربما يفضلون العمل فيها ويرتاحون إليها، بل ويفضلونها أحياناً عن غيرها من الأنشطة الرسمية متى وجدوها، خاصة أن مكاسبهم من الأنشطة غير الرسمية عادة ما تفوق مكاسب نظرائهم ممن يشغلون الوظائف الرسمية.

وعادة ما يؤدى تفعيل اللوائح الحكومية (كاشتراطات الترخيص– لوائح سوق العمل– الحواجز التجارية– القيود المفروضة على عمل الأجانب..إلخ) إلى زيادة تكلفة العمالة التى تتحملها المؤسسات فى الاقتصاد الرسمى، ومتى عمدت هذه الأجهزة إلى نقل عبء معظم التكاليف الاضافية ذات الصلة إلى العاملين فيها، فهى تعطيهم الحافز والدافعية للإنتقال إلى الاقتصاد الخفى. فإرتفاع تكلفة العمل الكلية الناشئة عن تطبيق اللوائح المنظمة لسوق العمل، تعد السبب الأهم لإرتفاع معدلات البطالة الرسمية، ومن ثم سبباً لتوسع مجالات الاقتصاد الخفى، والذى عادة ما يستوعب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل فى الاقتصاد الرسمى(٣٢).

---

(٣١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي، ٢٠٢٠.

(٣٢) ففى فرنسا وألمانيا مثلاً، أدى لجوء الحكومات ونقابات العمال فيها إلى تخفيض ساعات العمل المسموح لها فى الاقتصاد الرسمى، كمحاولة منهم لتخفيض مستوى البطالة، ولاعادة توزيع كميات العمل

ثالثاً: ندرة السلع The Scarcity Goods:

عادة ما يكون النظام الخاص بالأسعار فى الدول النامية غير مناسب ولايعكس مستوى الندرة. فالسلع الأساسية كالخبز والسكر والزيت والوقود...إلخ، غالباً ما تباع بأسعار مدعمة، وهو ما يعكس حالة الطلب العبثى عليها من خلال زيادة الطلب بشكل دائم، الأمر الذى يمثل واحدة من أهم أسباب إنتشار أنشطة الاقتصاد الخفى، إما من خلال إعادة بيع تلك السلع بشكل غير قانونى، أى من خلال قنوات توزيعية غير متعارف عليها قانونياً ولا تشرف عليها جهات رسمية، أو من خلال محاولة إنتاجها بشكل خفى أيضاً للوفاء بإحتياجات السوق والطلب عليها.

ومن ثم يمكن القول أن عامل ندرة السلع هو أكثر تأثيراً ووضوحاً داخل الدول النامية مقارنة بمثيلاتها من الدول المتقدمة والتى تتميز بمرونة جهازها الإنتاجى مما يتيح لها القدرة على زيادة الإنتاج من كافة السلع سواء الإستهلاكية أو الرأسمالية، وبالتالى عادة لا يجد الفرد صعوبة فى الحصول على إحتياجة التام منها، على عكس الوضع فى الدول النامية والتى لا تتمتع بتلك المرونة، ومن ثم لن يكون هناك من سبيل إلا بتنظيم حصول الفرد على إحتياجاته بشكل مركزى من خلال سيطرة الحكومة على عمليات التوزيع، وهو فى العادة إشباع غير كاف من تلك الاحتياجات، مما يدعو دوماً إلى محاولة الحصول عليها بشكل غير قانونى أو من خلال ما يعرف بالسوق السوداء Black Market كأحد صور الاقتصاد الخفى.

رابعاً: المشروعات الصغيرة Small Projects:

كلما صغر حجم المشروع كلما كان من السهل تهربه من الضرائب، ومن هنا تبدو علاقة الترابط والتأثير بين حجم المشروع وظاهرة الاقتصاد الخفى، فهذا الأخير– أى الاقتصاد الخفى– من الأمور المهمة جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتى تميل فى العادة إلى إجراء كافة معاملاتها بإستخدام النقود السائلة، وهو

المحدودة بمزيد من الانصاف، لدفع العديد من الأفراد إلى الإتجاه للعمل بمجالات الاقتصاد الخفى. راجع:

- فردريك شنايدر ودومنيك أنستى: مرجع سابق، ص ٧– ٨.

(ISSN: 2537- 0758)

ما يسهل عليها التعامل مع الأنشطة الخفية. فالمشروعات الصغيرة تعمل فى الأصل فى ظل إفتراض عدم وجود ضرائب، ومن ثم فأى محاولة لتطبيق أنظمة ضريبية على هذه المشروعات سيؤدى حتماً إلى إفلاسها.

وطبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٨ يبلغ عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ما يقارب الثلاثة ملايين مشروع، وبما يمثل حوالي ٩١% من إجمالي عدد المشروعات العاملة في مصر، منها ٨٣% للمشروعات المتناهية الصغر، ٨% للمشروعات الصغيرة.

ويشير الجدول التالي إلى عدد تلك المشروعات خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٨.

جدول رقم(٢)

بيان بأعداد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر(١٩٩٢-٢٠١٨)

السنة	عدد المشروعات		السنة	عدد المشروعات	
	صغيرة	متناهية الصغر		صغيرة	متناهية الصغر
١٩٩٢-٢٠٠٨	٢٧٩٣٠٦	٧٣٠٢٣٧	٢٠١٤	١٦٠٤٦	١٦٢٢٧١
٢٠٠٩	٩٦٢٦	١٩٤١١٠	٢٠١٥	١٩٧٤٣	١٨٨٢٧٦
٢٠١٠	٩٣٦٠	١٥٥٧٥٦	٢٠١٦	١٧٠٥٦	١٨٧٦٢١
٢٠١١	١٧٩٥٢	١٢٦٩٨٤	٢٠١٧	١٦١٦١	٢٣٥٩٩٧
٢٠١٢	١٧٧٥٧	١٤٨٢١٦	٢٠١٨	١٦٥٤٩	٢٣٤٥٢٥
٢٠١٣	١٢٥٢٩	١٧٤٢٧٨	الإجمالي	٤٣١٦٨٠	٢٥٣٨٢٧٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩.

خامساً: إرتفاع مستويات الضرائب High levels of Taxes:

كلما إزداد الفرق بين التكلفة الكلية للعمالة فى الاقتصاد الرسمى وبين صافى إيرادات العمل بعد خصم الضرائب، كلما قويت الدافعية لدى أصحاب العمل والعاملين

على تجنب هذا الفرق، وبالتالى الذهاب نحو الاقتصاد الخفى(٣٣)، وهكذا يمثل العبء الضريبى على الممولين واحداً من أهم وأكثر الأسباب الدافعة للجوء إلى أنشطة الاقتصاد الخفى، حيث تعتمد قوة هذا العامل فى الأساس على جوانب نفسية متعلقة بدرجة ثقة الأفراد فى السلطة التنفيذية، ومبدأ تكلفة الفرصة البديلة، أى على الموازنة بين العقوبات التى قد يتعرض لها الفرد فى حالة إكتشاف تهربه من قبل السلطة الضريبية وكافة المخاطر الأخرى، وبين الأرباح والدخول الاضافية التى يجنيها المتهرب من دفع الضرائب، أخذاً فى الاعتبار مدى إستعداده لتحمل المخاطرة. وبناءاً على هذه الموازنة عادة ما يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو بالمثول للإلتزام الضريبى(٣٤).

وهكذا متى إتسم النظام الضريبى فى دولة ما بحالة من الغلو وإزدياد معدلات وأعباء الضرائب على مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء أكانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فالنتيجة المحتملة هى سعى الممولين إلى تجنبها أو التهرب منها، وعادة ما تتحول أنشطة هؤلاء إلى مجال الاقتصاد الخفى، حيث يسعى ممارسى هذه الأنشطة إلى عدم تسجيلها، وبما يهيئ لهم الفرصة لعدم دفع الضرائب عنها(٣٥)..

وعلى الرغم من وجود تأثيرات دافعة للتحول نحو الاقتصاد الخفى فى كل حالة من حالات الضريبة، أياً كان شكلها، إلا أن أهمية ودرجة تأثير كل نوع من أنواع الضرائب

---

(٣٣) ففى ألمانيا والنمسا مثلاً تصل مدفوعات الضرائب والضمان الاجتماعى التى تتحملها المؤسسات والعاملون فيها إلى مستوى مساو للأجور التى يحصل عليها العاملون فعلاً. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، تشير بعض الدراسات إلى أنه كلما ارتفع المعدل الحدى لضريبة الدخل الشخصي الفيدرالية بنقطة مئوية واحدة أدى ذلك لنمو الاقتصاد الخفى بنسبة ١,٤%، مع ثبات العوامل الأخرى. بينما الإبقاء على المعدل الحدى الأقصى لضريبة الدخل عند مستوى منخفض قد يحول دون نمو الاقتصاد الخفى. راجع:

-المرجع السابق، ص٧.

(٣٤) د. أشرف عطية: مبادئ علم المالية العامة، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٤٨-١٤٩.

(٣٥) د. فهيم عمر فهيم: الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه، كلية حقوق بنها، ٢٠١٢، ص٣٢٩، وراجع أيضاً:

Milojko Arsic and Others: Causes of the Shadow Economy, Faculty of Law, University of Belgrade, Serbia, 2015, p. 142.

(ISSN: 2537- 0758)

إنما يختلف من دولة لأخرى، فبينما هى الضرائب على التجارة الخارجية فى الدول النامية، نجد الضرائب على الدخل هى الأكثر تأثيراً فى دولة كالولايات المتحدة، بينما هى الضريبة على القيمة المضافة فى أغلب دول أوروبا الغربية(٣٦).

وتزداد الأمور صعوبة فى حالة إرتفاع معدلات الضريبة متى كان الاقتصاد يعانى فى التضخم، إذ يؤدى ذلك الأمر إلى نتيجة حتمية وهى انتقال دافعى الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، بالنظر إلى زيادة الدخول الاسمية وإنخفاض الدخول الحقيقية بفعل التضخم Inflation، مما يؤدى إلى الإضرار الفعلى بدافعى الضريبة، الأمر الذى قد يدفعهم إلى محاولة إخفاء جانب من دخولهم أو تفضيلهم لنظام المقايضة تجنباً لإنخفاض مستويات معيشتهم الناجم عن التضخم وإرتفاع معدلات الضريبة فى ذات الوقت(٣٧).

وهنا يثور تساؤل هام مفاده، هل سيعزف الأفراد عن التحول نحو أنشطة الاقتصاد الخفى متى إنخفضت معدلات الضرائب فى دولة ما للدرجة التى يمكن معها القضاء على هذا القطاع غير الرسمى من الاقتصاد؟ الإجابة على هذا التساؤل، وبلا تردد،

---

(٣٦) يرى هانسون Hansson أن إرتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافى يمثل العامل الرئيسى فى ظهور الاقتصاد الخفى فى السويد، حيث يشير إلى أن العامل السويدى الذى يعمل ساعة إضافية فى الاقتصاد الخفى بنصف الأجر الذى يعمل به فى الاقتصاد الرسمى سيحصل على إيراد صافى يساوى ضعف إيراده من تلك الساعة إذا ما عمل فى الاقتصاد الرسمى وقام بدفع الضريبة المفروضة عن هذه الساعة الاضافية. ويرى هانسون أيضاً أنه وعلى الرغم من الكفاءة الواضحة للنظام الضريبى بالسويد، ومع إنخفاض نسبة الفساد الإدارى هناك، مما يجعل التوجه للاقتصاد الخفى يكون فى أضيق نطاق مقارنة بغيرها من الدول، إلا أن إرتفاع معدلات الضريبة يؤتى أثره بوضوح، وبصفة خاصة على الدخول الحدية على المدى الطويل، مما يعكس آثاره فى صورة إزدهار أنشطة الاقتصاد الخفى، ويدفع بالمواطن نحو المخاطرة ويخلق لديه الدافعية للتوجه لهذا الاقتصاد. راجع:

- Hansson, I, the Underground Economy in a High Tax Country: the case of Sweden, 1982.
- Edgar L., Sweden. Underground Economy, Research Institute of Industrial Economics(IFN) Stockholm, No. 161, 1986, p. 14.

(٣٧) لمزيد من التفصيلات حول الآثار الاجتماعية، راجع:

- د. أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٨٠-٤٨٥.

ستكون بالطبع لا، ذلك أن المتعاملين فى أنشطة الاقتصاد الخفى لا يدفعون بالعادة ثمة ضرائب عالية أو منخفضة، ومن ثم فمهما خفضت الضرائب فى ظل الاقتصاد الرسمى فهى موجودة بشكل أو بآخر، بينما هى غائبة تماماً فى ظل الاقتصاد الخفى، وبالتالى سيتواجد الدافع لدى الأفراد، وبخاصة فى ظل ضعف الثقافة الضريبية والوعى المجتمعى، للتوجه نحو أنشطة الاقتصاد الخفى سعياً وراء التهرب التام من دفع الضريبة، ولكن ربما يفيد الأمر المتعاملون فى الاقتصاد الرسمى ممن لديهم الرغبة فى الدخول والتوجه إلى مجال الاقتصاد الخفى، بردهم إلى القطاع الرسمى وعدم المخاطرة والمجازفة فى الدخول فى هذا القطاع الخفى غير الرسمى.

وهكذا يمكن القول بأن زيادة العبء الضريبى على الممولين المصحوب بإرتفاع معدلات التضخم وتدنى مستويات الدخول وإنعدام الوعى والثقافة الضريبية، وضعف الخدمات المقدمة من جانب الحكومة للأفراد كمقابل للضرائب المجباة، فضلاً عن سعى وتوسع الدول فى فرض ضرائب جديدة، دون التركيز على إتساع قاعدة الوعاء الضريبى ليشمل كافة القطاعات الرسمية وغير الرسمية، ومع ضعف الإدارات الضريبية وعدم فاعلية تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة التهرب الضريبى، يمثل فى مجموعها سبباً مباشراً لتحول العديد من الأنشطة إلى مجال الاقتصاد الخفى سعياً وراء التهرب التام من دفع الضرائب لعدم تسجيل تلك الأنشطة أو وضعها تحت نظر وبصر السلطات الضريبية فى الدولة(٣٨). ولهذا يمكن القول أن إنتشار الاحساس العام بالعدالة الضريبية فى توزيع الأعباء العامة، وعدم رصد حالات للمحاباة الضريبية بين فئات الممولين، ونجاح السلطات المالية فى إستخدام حصيلة الضرائب بشكل أمثل ورشيد، وبما يخلق

(٣٨) فطبقاً للتعديلات الأخيرة التى أقرها مجلس النواب للقانون رقم ٩١ فى يونيو ٢٠١٧، فإن حد الإعفاء من ضريبة الدخل هى فقط لأصحاب الدخول أقل من ٧٢٠٠ جنيه سنوياً، وهو ما يعنى أن أصحاب الدخل الشهرى أقل من ٦٠٠ جنيه فقط هم المعنيون بالإعفاء من هذه الضريبة، أى ما يعادل ٣٠ دولاراً شهرياً أو دولار واحد يومياً، فإذا علمنا أن خط الفقر الدولى هو ١,٧٥ دولار يومياً، فإن من يصل دخله فى مصر لأكثر من دولار لا يدخل تحت خط الفقر العالمى، لكونه غير معفى من ضريبة الدخل. راجع:

- محمد أحمد عباس، مرجع سابق، ص٦.

(ISSN: 2537- 0758)

الحس أو الضمير الضريبى لدى المواطنين، وتغليبه المصلحة العامة على الخاصة، مع السعى الدائم لدى الدولة لتخفيف العبء الضريبى على المواطنين، وإستقرار التشريعات الضريبية لفترات طويلة وتقرير جزاءات رادعة على المتهربين من سداد الضريبة، يمثل فى مجموعة دافعاً قوياً للحد من تفشى ظاهرة الاقتصاد الخفى، وبخاصة فى الدول المتقدمة أو تلك الساعية نحو التقدم(٣٩)..

سادساً: الأمية Illiteracy:

يعد إنتشار وزيادة نسبة الأمية بين المواطنين فى دولة ما سبباً مباشراً من أسباب نمو التحول نحو الاقتصاد الخفى، فمن لم يحصل على قسط كاف من التعليم لن يحصل على شهادة علمية تؤهله للدخول لسوق العمل الرسمى، وبالتالى لن يجد هذا الأمى من سبيل للعمل إلا فى المجالات غير الرسمية، كالعمل فى مجالات الإنشاءات كعامل بناء أو غيره أو كبائع متحول أو لدى الغير أو كمزارع بالأجر أو كخدم بأحد المنازل...إلخ. وكما أن إنتشار مجالات الاقتصاد الخفى يمثل إفرازاً مباشراً لتفشى الجهل والأمية، فإنه يعد أيضاً سبباً مباشراً لتفشى الأمية، وبخاصة فى البلدان النامية، فحصول الأفراد العاملين بهذا القطاع غير الرسمى على دخول قد تجاوز تلك التى يحصل عليها أصحاب أعلى الشهادات العملية، عادة ما يرسخ لدى الكثير من الأجيال الجديدة مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية، وأنه لا حاجة لهم لعبء وعناء التحصيل العلمى عبر مراحلة المتعاقبة، وبالتالى الاقتصار على الحصول على قسط محدود وبسيط من التعليم ثم الإنطلاق للبحث عن وظيفة لا تحتاج إلى الكثير من الشهادات العلمية، وسيجدها بسهولة فى أنشطة ومجالات الاقتصاد الخفى، وهو ما قد يتسبب فى زيادة معدلات الأمية والتسرب من التعليم، وبكل ما يعكسه ذلك من تأثيرات اجتماعية وتنموية(٤٠).

---

(٣٩) د. أشرف عطية: مبادئ علم المالية العامة، مرجع سابق، ص١٤٨-١٥١.

(٤٠) ففى مصر مثلاً وعقب إنحسار نسبة الأمية فى منتصف العقد السابق، حيث بلغ عدد الأفراد الأميون عام ٢٠٠٦ ما يقارب ١٧ مليون فرد، عادت النسبة للإرتفاع لتصل إلى ١٨,٤ مليون أمى عام ٢٠١٧. راجع:

سابعاً: التطور التكنولوجى والتشريعى Technological and Legislative Evolution

ساهم التطور المتسارع فى مجال التكنولوجيا ووسائل الإتصال وتحويل الأموال عبر الإنترنت، وسهولة إستخدام الهواتف المحمولة فى عمليات الدفع الإلكترونى فى توسيع نطاق الاقتصاد الموازى أو الخفى، لاسيما مع تزايد السرقات التى تتم عبر شبكة الإنترنت.

فكما توجد قنوات شرعية لنقل وتحويل الأموال وعقد وإتمام الصفقات، وهى قنوات معروفة عالمياً، تبقى هناك العديد من النوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال وطرق غير مشروعة مثل النصب الإلكترونى ووجود الكثير من شركات السمسرة الوهمية المتاجرة فى العملات والعديد من الأصول، والمستهدفة لجمع الأموال عن طريق النصب والخداع.

والواقع أن نمو حجم القطاع غير الرسمى فى العالم لم يكن بمعزل عن التطور التكنولجى، فلقد إرتبط هذا النمو، وبشكل خاص فى الدول النامية، بتأثير العولمة التى حولت العالم كله إلى قرية صغيرة أو سوق حرة يسهل التعامل فيها، سواء بصفة رسمية أو غير رسمية مما أدى إلى زيادة التجارة العابرة للحدود(٤١).

وهكذا يفرز الواقع العملى صعوبة جديدة تواجه الدول النامية كمصر مثلاً، فعدم مواكبتها للتطور التكنولوجى المتحقق فى الكثير من الدول المتقدمة خلق هناك فجوة كبيرة بين واقع هذه الدول النامية وما أحدثته التكنولوجيا من أنواع مستحدثة من الاستثمارات وتجارة الخدمات، والتى باتت الدول النامية بقوانينها الوضيعة، الغير الواقعية فى الكثير من الأحيان، عاجزة عن اللحاق بها وملامسة واقعها، وأصبح لزاماً عليها أن تتحرك بالسرعة الواجبة للحاق بالموجات الجديدة من التطور كنتيجة لعدم تحقيق الموجات السابقة.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: بيان صحفى بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية، ٨ سبتمبر ٢٠١٨.

(٤١) د. جمال توفيق: العولمة وانعكاساتها الأمنية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٠، ص ص٦١٠-٦١١.

(ISSN: 2537- 0758)

فعملية تأسيس الشركات مثلاً أصبحت من السهولة فى كثير من الدول المتقدمة للدرجة التى يستطيع فيها الفرد تأسيس شركة من خلال الإنترنت دون الحاجة إلى الكثير من التعقيدات الإدارية والأمنية المواكبة لعملية التأسيس فى الدول النامية.

وفى مقارنة بين الواقع والتشريع، نرى أن الواقع بات متغيراً ومتسارعاً بما يعجز التشريع عن ملاحقته ومواكبته، كل ذلك جعل الدولة– فى كثير من الأحيان– تمثل الحاضر الغائب فى الكثير من النشاطات الاقتصادية، وباتت العديد من التعاملات تتم فى غيبة الدولة وبعدم علمها، ومتى علمت بها الدولة، تستطيع هذه التعاملات بسهولة الخروج من المجال الداخلى، حيث تحكم الدولة، إلى المجال الخارجى حيث الحماية الدولية، وهو ما يخلق بعداً جديداً ومتسعاً لظهور مجالات الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى.

وإيجازاً، يمكن القول أن البشرية عقب مرورها بثورتين عظيمتين، الأولى زراعية والثانية صناعية، جاءت الثورة الثالثة تكنولوجية أو معلوماتية، خالقة لاقتصاد جديد يمكن أن نطلق عليه اقتصاد المعلومات information economy، وهو اقتصاد يختلف فى بنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدى، وأصبح النمو الاقتصادى المرتبط بالتقدم التكنولوجى يرتكز على نظرية النمو المعتمدة على الابتكار والبراعة فى إدارة الأعمال وتضمين المخاطر فى سلسلة من الخطوات غير المتصلة، والبعيدة عن إفتراض التوزان بين الثوابت والتحولات فى منحنيات العرض والطلب والإستجابات الرامية إلى التكيف. فالقدرة على الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتحويلها بات مكوناً أساسياً فى صناعة النمو الاقتصادى(٤٢).

(٤٢) د. يسرى الغرباوي، سيف الخوانكي، مرجع سابق، ص٧. وراجع أيضاً:
عبدالحفيظ محبوب: أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي، جامعة أم القرى،وذلك على الرابط:
http://uqu.edu.sa/page/ar/85834

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفى

The Consequences of Hidden Economy

تقديم:

على الرغم من المخاطر التى تحيط بظاهرة الاقتصاد الخفى، وما يمكن أن يثار حولها من علامات إستفهام، وبكل ما قد تنذر به من تداعيات قد تصل إلى حد الكوارث، إلا أن هذا النوع من الاقتصاد قد لقى نوعاً من الاهتمام كملتجأ سريع للكثير من المتطلبات صعبة الحصول عليها، وبإعتباره شكلاً من أشكال القضاء على بعض المشكلات والأزمات كمشكلة البطالة مثلاً وغيرها... ومن هنا يمكننا القول بأن الاقتصاد الخفى كما أن له تداعياته السلبية العديدة، فله أيضاً قدراً من الجوانب الإيجابية، **وهو ما سنتناوله على النحو التالى:**

أولاً: الآثار السلبية للاقتصاد الخفى The Negative Effects:

هناك العديد من الآثار السلبية التى يمكن أن تترتب على نمو ظاهرة الاقتصاد الخفى والتى يمكن أن تتنوع ما بين آثار على الناتج القومى الإجمالى وعلى المعلومات والبيانات التى تخص النشاط الاقتصادى كمستويات التشغيل والبطالة ومستويات الأجور والادخار...إلخ. ولعل من أهم الآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة مايلى:

أ- فقدان حصيلة الضرائب Loss of Tax Revenue:

يأتى إنخفاض الحصيلة النهائية للضرائب واحدة من أهم النتائج المرتبطة والمترتبة على نجاح محاولات التهرب من دفع الضرائب بمناسبة ممارسة الأنشطة الاقتصادية داخل نطاق الاقتصاد الخفى أو الموازى، وذلك بالنظر إلى أن الحصيلة الضريبية تعد من أهم عناصر الدخل القومي، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً لقدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه الأفراد، بل ويحد كثيراً من إمكانياتها وقدرتها على الانفاق العام، ومن ثم إلقاء المزيد من الظلال القاتمة على تحقيق فكرة العدالة الضريبية، وبكل ما يعكسه ذلك من إخلال بالمساواة بين الممولين، وبخاصة متى إضطرت الدولة، تعويضاً للحصيلة الضائعة، إلى زيادة الأعباء الضريبية على المواطنين، والتى سيقع عبؤها النهائى قطعاً

(ISSN: 2537- 0758)

على الأمناء منهم المؤدون لالتزاماتهم الضريبية فيزداد المتهربون نفعاً والملتزمون تضرراً، مما قد يدفع بعضاً من هؤلاء الأمناء إلى محاولة التهرب كغيرهم(٤٣). والمحصلة تفشى روح الغش وعدم الإكتراث بأداء الواجب داخل المجتمع، مما قد نجد آثاره الضارة على المدى البعيد، ليس فقط فى إنهيار اقتصاد الدولة، بل وفى إنهيار كيانها الاجتماعى أيضا.

وبالطبع هناك علاقة طردية تجمع ما بين الاقتصاد الخفى وفقدان حصيلة الضرائب، فكلما اتسعت رقعة هذا الاقتصاد كلما انخفضت حصيلة الإيرادات العامة للدولة، والتى تمثل الضرائب أهم عناصرها(٤٤).

ولعل من أهم ما يؤكد الأثر السلبى لفقدان حصيلة الضرائب فى ظل إتساع رقعة

---

(٤٣) ويقصد بالتهرب الضريبي Tax Evasion، أو الغش الضريبي سعى الملتزم بها التخلص من التزامه القانوني بدفعها أو الوفاء بها، بشكل جزئي أو كلي، على الرغم من تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، سواء عن عمد أو عن جهل بالقانون، وبما يؤدي إلى ضياع حق الخزانة العامة وتضييع جزء من حصيلة الضرائب على الدولة. وقد يعمد المكلف إلى التخلص من عبء الضريبة المفروضة عليه دون أن يخالف القانون وهو أطلق عليه تجنب الضريبة أو التهرب المشروع، حيث يعمد المكلف أما بتفادى اتيان الواقعة المنشئة للضريبة أو باستغلال بعض الثغرات القانونية بالتشريع الضريبي. لمزيد من التفصيلات راجع:

–د. أشرف عطية: مبادئ علم المالية العامة، مرجع سابق، ص١٤٥–١٥١.

(٤٤)ذهب البعض إلى أن المبالغ المتهربة من الضرائب، والناتجة عن الاقتصاد غير الرسمي تقدر بنحو ١٥ مليار جنيه سنوياً، وربما تظهر أهمية هذه المبالغ متى علمنا أن الحصيلة الضريبية في مصر لا تزيد عن ٢٦٠ مليار جنيه سنوياً.

وفى معرض التدليل على ذلك أيضاً، قدرت إدارة الضرائب فى الولايات المتحدة الأمريكية مستوى الخسارة الناجم عن التهرب الضريبى بسبب وجود الاقتصاد الخفى بما يتراوح بين ٤٠– ٤٢ مليار دولار عام ١٩٧٦، أما فى عام ١٩٨١ فقد تراوحت تقديرات خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود هذا الاقتصاد ما بين ٨٦– ٩٠ مليار دولار. راجع:

–د. محمد ابراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص٥٥.

–أمينة دسوقي: استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٦.

- www.the gulfiz. com/archive/index.php.2878.html.

الاقتصاد الخفى، ما يواكب ذلك الفقد من زيادة فى حجم الانفاق العام، حيث يستفيد العاملون فى القطاع غير الرسمى بكل ما تقدمه الدولة من خدمات لمواطنيها عبر بنياتها الأساسية كالطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحى...إلخ، دون أن يساهموا نهائياً فى تحمل الضرائب، ومن ثم التأكيد على زيادة عجز الموازنة العامة، مما قد يدفع الدولة لفرض المزيد من الضرائب الجديدة على القطاع الرسمى للتقليل من هذا العجز، والمحصلة بالتأكيد ستكون مزيداً من المتحولين من القطاع الرسمى إلى القطاع غير الرسمى تهرباً من الضريبة، وبالتالى ديمومة واتساع هذه الحلقة الجهنمية.

ب- عدم دقة المعلومات Information In Accuracy:

تمثل المعلومات الصحيحة والدقيقة نقطة الإرتكاز التى ينطلق منها صانع القرار أو السياسة لإصدار قرار سليم أو إعداد خطة مستقبلية فاعلة أو وضع حل ناجح لمشكلة اقتصادية أو أزمة حقيقية. فبقدر ما تكون المعلومات دقيقة بقدر ما تكون هذه القرارات أو الخطط والحلول صائبة وواقعية.

إلا أن إتساع مدى الاقتصاد الخفى فى أى دولة سوف يمثل عائقاً حقيقياً أمام الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة عن اقتصادها، حيث أنه سيعكس قدراً من المعلومات والاحصاءات المضللة وغير الحقيقية.

فعندما تكون الاحصاءات الاقتصادية غير دقيقة، فالمحلل الاقتصادى سوف يقوم بإجراء توقع خاطئ ويقدم بالطبع تحليل غير دقيق أو صحيح لصانع السياسة أو متخذ القرار، والذى بدوره سوف يضع من الخطط والسياسات الاقتصادية الخاطئة ما يؤدى إلى نتائج مضللة وغير سليمة ولايمكن توقعها. وهكذا تتم الدائرة المغلقة، معلومة غير صحيحة تؤدى إلى تحليل اقتصادى معيب وبالتالى قرار أو سياسة خاطئة، والمحصلة النهائية نتائج لا تتفق مع الواقع والمأمول.

وبالطبع ففى حالة الاقتصاد الخفى، والذى لا يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المؤشرات الاقتصادية الرسمية، رغم واقعية وحقيقة وجوده وفاعلية آثاره، فإننا سوف نكون بصدد مؤشرات غير سليمة أو عديمة الكفاءة وهناك شك فى صحتها.

فمثلاً، قياس مستوى التشغيل أو معدل الناتج المحلى الإجمالى قد يشير طبقاً

(ISSN: 2537- 0758)

للمعلومات الرسمية إلى أن الاقتصاد الرسمى يتجه إلى حالة من الانحسار أو أن هناك مستوى منخفض من التوظيف الكامل، بينما لو أخذنا فى الاعتبار فعاليات الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى لتغير الوضع كثيراً. فهناك العديد من الأفراد المسجلين على أنهم فى حالة بطالة(طبقاً للاحصاءات الرسمية) هم فى واقع الأمر يعملون فى نشاط أو آخر من أنشطة الاقتصاد الخفى، الأمر الذى قد يدفع متخذى القرار الاقتصادى إلى إتخاذ إجراءات توسعية لمواجهة حالات البطالة تلك، مما قد يترتب على هذه الإجراءات مزيداً من الضغوط التضخمية، ولمواجهتها قد تكون السلطات النقدية مضطرة لإستيعاب معدل أعلى من التضخم من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات ربما لا تتفق ومعدل التضخم الحقيقى، مما قد يؤدى إلى المزيد من رفع معدلات الأسعار وليس زيادة معدلات التشغيل أو رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالى(٤٥).

وهكذا فحالة هؤلاء العمال أقرب إلى الحالة التى أطلق عليها بعض الاقتصاديون مصطلح البطالة المقنعة Concealed Unemployment، فكمية الناتج الذى يعطيه هؤلاء العمال يمكن الحصول عليها نفسها، لو سحب هؤلاء أو جزء منهم من فروع الإنتاج التى يعملون فيها. فهذا الجزء من العمال يعتبر من وجهة نظر الاقتصاد فى مجموعه فى حالة بطالة، لأن مساهمتهم فى الإنتاج لا تزيد كمية المنتجات بشئ، ولكنها بطالة مقنعة، لأنها غير ظاهرة، شريطة عدم تغير الفن الإنتاجى القائم. ويتركز هذا النوع من البطالة فى البلدان المتخلفة فى قطاع الزراعة وخدم المنازل والباعة الجائلين. وتختلف هذه البطالة عن تلك التى توجد فى البلدان الرأسمالية النامية، والتى تنشأ بسبب عدم كفاية الطلب الكلى الفعلى، فى أن هذه الأخيرة يمكن القضاء عليها عن طريق التوسع النقدى الذى يؤدى إلى توسيع الطلب الكلى وزيادته، وبحيث يستوعب

(٤٥) وهو ما دعى البعض إلى إفتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى، فنمو الاقتصاد الخفى قد لا يكون موازياً لنمو الاقتصاد الرسمى، وإنما قد يكون معاكساً له. فالاقتصاد الخفى ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمى فى حالة كساد والعكس. راجع:

- Feig, E., the underground economicy, tax evasion and information distortion, Cambridge university press, 1989, pp72-75.

الجهاز الإنتاجى تلك الزيادة بزيادة مماثلة فى حجم الإنتاج(٤٦).

فالمعلومات غير الكاملة عادة ما ينتج عنها سياسات غير سليمة، كما أن الاحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم السليم للأداء الاقتصادى العام(٤٧).

ج- الأثر على تخصيص الموارد Effect on Resources Allocation:

من المتعارف عليه أن الاقتصاد الخفى يؤثر على الأداء الاقتصادى بطرق متعددة، وخاصة على الكفاءة الاقتصادية فى توزيع الموارد الاقتصادية فى المجتمع، وذلك بسبب عدم خضوع الدخول المتحققة فى نطاق الاقتصاد الخفى لثمة ضرائب أو رسوم مما يؤدى إلى حدوث تحول فى تخصيص الموارد، إذ تتجه تلك الموارد من أنشطة الاقتصاد الرسمى إلى أنشطة الاقتصاد الخفى عن طريق التهرب الضريبى تحقيقاً لأكبر قدر من الأرباح، وعادة ما يستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الخفى غير الخاضع للضريبة ومعدل العائد المتحقق من الاقتصاد الرسمى.

وبالطبع، ينطوى هذا الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، إذا حدث نمو فى الاقتصاد ككل، بما فى ذلك الاقتصاد الخفى، فإن الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة يصبح أمراً ملحاً، وبما أن الضرائب تجبى فقط من قبل أنشطة الاقتصاد الرسمى دون الخفى، فإن هذه الأنشطة ستدفع المزيد من الضرائب، وكنتيجة منطقية لهذا سوف يتحول العديد من الشركات والأفراد العاملين فى أنشطة الاقتصاد الرسمى إلى العمل فى ظل أنشطة الاقتصاد الخفى، تجنباً لدفع هذه الضرائب، وبالتالى سيكون لأنشطة الاقتصاد الخفى القدرة على

---

(٤٦) د. محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٦١، ص٥٠٥- ٥٠٦.

(٤٧) فتقدير معدل البطالة يقوم فى الأساس على المسوحات التى تبنى على إجابات أفراد فى العادة لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية، بينما يفترض المسح أن الأفراد أمناء فى إجاباتهم. وهكذا فإن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزاً فى البيانات المشتقة من هذه المسوحات. وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات، فإن معظمهم يدخلونها فى إطار نماذج اقتصادية سياسية بدون إعتبار لهذا التحيز فى البيانات، فتأتى أيضا نتائجهم متحيزة.

(ISSN: 2537- 0758)

جذب المزيد من الموارد طالما أن معدلات العائد(بدون الضريبة) تكون أعلى فى ظل الاقتصاد الخفى منه فى ظل الاقتصاد الرسمى.

وهكذا فإن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد القومى فى ظل وجود الاقتصاد الخفى سيكون أقل من المستوى الأمثل. فوجود هذا الاقتصاد سوف يؤدى إلى تعديل أسلوب توزيع عوامل الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال... وغيره. فعدم خضوع كافة القطاعات لمعاملات ضريبية مماثلة سوف يؤدى إلى وجود توازن بين عناصر الإنتاج المستخدمة فى القطاعات الخاضعة للضريبة(الرسمية)، وتلك المتهربة من دفع الضريبة(غير الرسمية)، مما يعطى هذه الأخيرة ميزة تنافسية نسبية فى تكاليف عناصر الإنتاج، وبالتالى إعادة توزيع هذه العناصر بين الأنشطة الأكثر كفاءة(الخاضعة للضريبة)، والأقل كفاءة(المتهربة من الضريبة) وبما يفرز واقعاً سلبياً يتمثل فى إنخفاض مستوى كفاءة الاقتصاد فى مجمله(٤٨).

فضلاً عن ذلك، فإن غالبية– وليس كل– المشروعات الموجودة فى ظل الاقتصاد غير الرسمى تقوم على فكرة تكنولوجيا المشروع صغير الحجم الضعيف فى بنيته الإدارية، على عكس المشروعات فى الاقتصاد الرسمى، والتى عادة ما تتميز بإستخدامها لأنظمة تكنولوجية واسعة المجال ونظم إدارية على مستوى متقدم، وهو ما سيؤدى حتماً إلى إنخفاض الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الخفى مقارنة بمثيلاتها فى الاقتصاد الرسمى.

إلا أنه، وعلى الرغم من كل هذا الوضوح، قد نجد أن خيار المستهلكين ينصب فى النهاية لصالح السلع المنتجة فى ظل الاقتصاد الخفى مقارنة بالسلع المنتجة فى ظل الاقتصاد الرسمى، ليس إلا بسبب إنخفاض أسعارها لعدم تحملها بالعبء الضريبى فى مواجهة إرتفاع أسعار السلع المنتجة فى الاقتصاد الرسمى لتحملها لهذا العبء.

---

(٤٨) ولما كان الإنتاج بمفهومه الحديث يعتمد على تكاملية القطاعات، فإن حدوث اختناقات في الجهاز الإنتاجي ستنعكس على كافة القطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي. راجع:

–د. مجدي شهاب: اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية، ٢٠٠٠، ص٨٣.

د- الاخلال بمعايير الجودة والمواصفات القياسية:

Violation of quality standards and standard specification (criteria):

تعد الجودة هى جوهر تنافسية أى اقتصاد وحق لكل مستهلك وواجب على كل مستثمر، فلا وجود للاقتصاد بلا جودة، وإستمرار هذه الجودة يعنى إستمرار الوجود، وغيابها يعنى أن الإبقاء على المنتج أو الخدمة بات محاطاً بالشكوك(٤٩).

وكون القطاع غير الرسمى يعمل فى الظل، فهناك صعوبة عملية فى معرفة مدى إلتزام المنشآت غير الرسمية بمعايير الجودة quality standards، مما قد يعرض حياة المستهلكين، بل وعموم المواطنين، للخطر فى كثير من الأحيان، وبخاصة متى إرتبط هذا المنتج أو تلك الخدمة بشئ حيوى كالمواد الغذائية والملبوسات وقطع غيار السيارات ووسائل النقل والأدوية، أو خدمة التعليم أو الصحة...إلخ.

وربما يذهب البعض إلى أن التعميم فى هذا الجانب ليس صحيحاً على الدوام، فهناك الكثير من المنشآت غير الرسمية تلتزم بأعلى معايير الجودة، وبخاصة تلك التى تستخدم الفضاء الإلكترونى فى تعاملاتها. ولكن الواقع يفرز أيضا حقيقة أن الكثير من هذه المنشآت تعمد إلى عدم تسجيل نشاطها فى شكل رسمى هروباً من مستلزمات تطبيق معايير الجودة تلك. فالالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية عادة ما يشكل عبئاً على المنتجين ويلزمهم بالكثير من النفقات التى قد تثقل كاهلهم وتعكس إرتفاعاً فى تكلفة إنتاجهم، وبالتالى فى أسعار منتجاتهم، وبما يهدد قدرتهم على التنافسية، ومن هنا قد يكون الهروب من الالتزام بتطبيق تلك المعايير سبيلاً متاحاً وملائماً لتلك المنشآت.

هـ- تشوه هيكل الدخول وحدوث التضخم وإختلال ميزان المدفوعات:

Disruption of iscorte structure, occurrence of inflation and balance of paiprent imbalance:

عادة ما يترتب، وفى كثير من الأحيان، على العمل فى مجال الاقتصاد الخفى، حصول العاملين فى هذا المجال على دخول مرتفعة، يطلق عليها الدخول أو الأموال السوداء black incomes، وحقيقة قد يترتب عليها إنتعاشاً للاقتصاد الداخلى، إلا أن

(٤٩) د. يسري الغرباوي، سيف الخوانكي، مرجع سابق، ص٤.

(ISSN: 2537- 0758)

الانعكاسات السلبية لهذه الدخول لا تخفى على فطنة أى متخصص، إذ يترتب عليها ما يلى(٥٠):

- أن هذه الدخول، وبالنظر إلى أن غالبية أصحابها هم فى الأصل من المنتمين للطبقات الدنيا فى المجتمع، فسوف تحولهم هذه الدخول إلى فئات أعلى، إلا أنها فئات إستهلاكية غير إنتاجية.
- أن كثيراً من ذوى الدخول المنخفضة أو المتوسطة فى المجتمع من العاملين فى القطاع الرسمى، وفى محاولة منهم للحصول على المزيد من الدخول المرتفعة، سوف يتجهون إلى ترك أعمالهم المشروعة والإنتقال إلى الأعمال الخفية، وربما غير المشروعة، المولدة لهذه الدخول، مع ما قد يترتب على ذلك الأمر من سوء توزيع المهارات والموارد فى المجتمع.
- بالنظر إلى أن هناك إرتباطاً بين الاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال، ففى كل منهما توجد جريمة، وإن كان الاقتصاد الخفى لا يمثل بأكمله جريمة، ففى الجزء القانونى منه لا جريمة، بل يجب علينا دمجه فى الاقتصاد الرسمى، وإنما يمثل جريمة فى الجزء غير القانونى، حيث تكون مصادره فى كثير من الحالات غير مشروعة (تجارة مخدرات، تجارة أسلحة، بغاء... إلخ) وهو ما يجب مواجهته والقضاء عليه. بينما عمليات غسيل الأموال محرمة فى عمومها، ولذا يجب مراجعتها، لأنها تعد الرابط بين الاقتصاد الخفى والرسمى، إذ أنها تساعد على تظليل الأموال، فيكون من الصعب جداً بعد عمليات غسيل الأموال الفصل بين ما هو خفي ورسمى من الاقتصاديات(٥١).

---

(٥٠) لمزيد من التفصيلات حول أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على هيكل الدخول راجع:

- د. سوزي عدلي ناشد: الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٧١-٧٢.

(٥١) وقد أظهرت التقارير أن مهربى المخدرات تمكنوا فى عام ٢٠٠٥ من دمج ما يتراوح بين ٣٥٠- ٤٠٠ مليار دولار من أرباح المخدرات فى الاقتصاد العالمى، وهو من أخطر مصادر الاقتصاد الخفى، وأن هذا الدمج قد تحقق من خلال عمليات غسيل الأموال. راجع فى ذلك:

- د. طلال كداوى، د. مياده صلاح الدين: الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفى(حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢)، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، العدد ٨٧، ٢٠٠٧، ص٨٦- ٨٧.

ومن ثم وبفرض أن إتجهت الدخول المرتفعة والمتحققة فى ظل الاقتصاد الخفى إلى عمليات الاستثمار، فإن إستثمارها عادة ما يحمل وراءه أغراضاً غير اقتصادية بهدف طمس مصدرها، أو إضفاء صفة الشرعية عليها، حيث تظل هذه الأموال– فى أغلب الأحوال– فى حالة سيولة مرتفعة، إذ يتم إستثمارها فى أنشطة يسهل تسييلها، فهى لا تنعم بالاستقرار، مما يجعلها لا تشكل أى إضافة للطاقة الإنتاجية، بل قد تصبح عاملاً لدفع قوى المضاربة وإحداث الضغوط التضخمية(٥٢).

وبالنظر أيضاً إلى أن هذه الدخول هى إفراز لأنشطة غير رسمية(أى غير مسجلة) على نحو ما أشرنا آنفاً، وفى إطار حقيقة أن الإنتاج فى أى دولة هو إنعكاس لكمية النقود الرسمية الموجودة فى الاقتصاد، ولأن الدخول المتولدة عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمى هى دخول غير رسمية، فهى تعد دخولاً لا يقابلها إنتاج، رغم أنها عادة ما توجه للاستهلاك، وهو ما يؤدى إلى حدوث الاختلال بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات التى تتيحها الدولة، ومن ثم حدوث خلل فى قيمة النقود وضعف قوتها الشرائية، وذلك بالنظر إلى زيادة كمية النقود دون أن يقابلها زيادة مماثلة فى كمية السلع المنتجة، والمحصلة بالطبع هى إرتفاع الأسعار وحدوث التضخم(٥٣).

ولعل المتضرر الأول من هذه النتيجة هم أصحاب الدخول المنخفضة فى الدولة من العاملين فى الأنشطة الرسمية والمشروعة، حيث ستصبح دخولهم الحقيقة عاجزة عن مجاراة إرتفاع الأسعار(٥٤). كما لن ينجو أصحاب المشروعات من هذا الضرر بصورة أو بأخرى، صحيح أن زيادة الانفاق الناتج عن زيادة الدخول سوف يواكبه زيادة فى

---

(٥٢) وقد يبقى جزء من هذه الأموال بالبلاد عقب غسله، بينما يغادر الجزء الأكبر للخارج بقصد العودة لاحقاً تحت مسمى إستثمارات أجنبية تغسل مرة أخرى ثم تغادر أو تبقى فى الداخل بعد إكتسابها صفة الشرعية بزعم أنها أجنبية المصدر. راجع:

- صلاح السيسى: قضايا اقتصادية(القطاع المصرفى وغسيل الأموال)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص١٨٨.

(٥٣) د. أشرف عطية: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ص ٤٥٦–٤٥٧.

(٥٤) وهؤلاء فى سبيل زيادة دخولهم عادة ما يهملون أعمالهم الرسمية وتزداد أوقات غيابهم عنه، حيث ينخرطون فى أعمال أخرى تضمها صور الاقتصاد الخفى يحصلون منها على عوائد وأجور تفوق تلك التى يحصلون عليها من أعمالهم الرسمية... راجع فى ذلك:

- د. عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٨٨.

(ISSN: 2537- 0758)

الأسعار، وهو ما يتطلب زيادة فى الإنتاج يستفيد منه أصحاب المشروعات، إلا أن هذه الحقيقة تتطلب جهازاً إنتاجياً مرناً يستجيب لدواعى السوق وحاجته لزيادة الإنتاج. وفى البلدان النامية والتى يتميز جهازها الإنتاجى بضعف مرونته، سيكون أصحاب الأعمال مضطرين، والظروف كذلك، إلى زيادة الإنتاج من خلال الحصول على خدمات إنتاجية مرتفعه التكلفة، فأجور العمال سوف تتضاعف، وأسعار الحصول على المواد الأولية سوف تزداد، وإجمالاً سوف ترتفع أسعار المنتجات بنسب أعلى من مستوياتها خارج حدود الدولة، وبكل ما يرتبط بذلك من إنهيار للصرف الأجنبى وإختلال لميزان المدفوعات(٥٥). وفى ظل هذه النتيجة السلبية، قد يؤدى إرتفاع الدخول الناتج عن أنشطة الاقتصاد الخفى إلى تعمد أصحاب هذه الدخول وذويهم الحصول على إحتياجاتهم غير المتوافرة محلياً، أو الأقل جودة والأعلى سعراً، من خلال إستيرادها من الخارج، وبالتالى زيادة حجم الواردات بنسب تفوق حجم الصادرات، وهو ما يؤدى إلى التأكيد على زيادة الاختلال فى موازين المدفوعات(٥٦).

ثانياً: الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفى The Positive Effects:

فى كثير من الأحيان، قد يمثل الاقتصاد غير الرسمى أو الخفى داعماً قوياً للاقتصاد الرسمى، خاصة فى أوقات الأزمات، أو عند تعرض الدولة لبعض المشكلات التى قد يستعصى– أحياناً– على الاقتصاد الرسمى القدرة على مواجهتها منفرداً. وهكذا يمكن القول، أن هذا الدعم يقدم بعداً إيجابياً يستدعى معه الحاجة، بل الضرورة للسعى نحو محاولة دمج كلا الاقتصادين معاً، لتحقيق المزيد من الفوائد والعوائد المرجوة منهما.

ولعل ما شهدته البيئة الاقتصادية المصرية فى أعقاب حالة التدهور الأمنى التى

---

(٥٥) هناك نوعان من العجز فى ميزان المدفوعات، الأول يوصف بأنه خفيف أو مؤقت وهو لا يمثل مشكلة ولا تدعو معه الحاجة إلى إتخاذ أية إجراءات لمواجهته، أما الثانى فيوصف بأنه عجز دائم وعميق وهو يعنى نقصاً مستمراً فى أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة فى خصومها من هذا النوع، ولا يمكن للدولة أن تسمح بإستنزاف مواردها من العملات الأجنبية والذهب، وهى الموارد التى تحتاجها دائماً لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت أو عارض فى ميزان مدفوعاتها، أو بالإستمرار بلا حدود فى الاقتراض لأجل قصير أو بتراكم ديونها التجارية الخارجية أو بتلقى المعونات سنوياً من الدول الأجنبية بهدف تغطية العجز. لمزيد من التفاصيل راجع:

– د. أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص٢٢٩.

(٥٦) د. أشرف عطيه: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص٤٨١– ٤٨٢.

واكبت ثورة يناير ٢٠١١ لخير شاهد على هذه الآثار الايجابية، وبكل ما حملته هذه الفترة من تداعيات اقتصادية لعل من أهمها زيادة نسبة البطالة والهروب المتتالي للاستثمارات الأجنبية والاختفاء الملحوظ للعديد من السلع الحيوية، وخاصة الغذائية، كالسكر والزيت والأرز وخلافه، فضلاً عن النقص الحاد فى المحروقات مما خلق معه العديد من الأسواق البديلة لتوفير تلك السلع، وبحيث وجد المواطنون فى اللجوء إلى الاقتصاد الخفى سبيلاً مباشراً لمواجهة تلك المشكلات والحد من آثارها السلبية(٥٧).

وربما، وقبل أن نتعرض للآثار الإيجابية للاقتصاد الخفى، نود التأكيد على أن تناول هذه الآثار لا يعنى فرضية قبول واقع هذا الاقتصاد الخفى، وأن على الحكومات تركه يعمل بحرية دون التشابك معه، وإنما نسعى إلى التدليل على أن هذا الاقتصاد، ورغم آثاره السيئة، إلا أنه ليس دائماً فى حالة الإتهام، وبما يتطلب الأمر معه سرعة السعى لحصره ومحاولة دمجه– كما قلنا– مع الاقتصاد الرسمى ليحققا معاً كل فوائدهما وعوائدهما، وتجنب مشاكلهما وسلبياتهما(٥٨).

ولعل من أهم هذه الآثار الايجابية ما يلى:

١. أنه اقتصاد أكثر ديناميكية من الاقتصاد الرسمى، إذ أنه أكثر قدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات الجارية بالسوق، فضلاً عما يمكن أن يتيحه من سلع وخدمات بأسعار أقل مقارنة من مثيلاتها بالاقتصاد الرسمى، مما يحقق آثاراً توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل، وبما يعكسه ذلك من تخفيض للفروق فى توزيع الدخول(٥٩).

---

(٥٧) فمثلاً يتميز الاقتصاد غير الرسمي بقدرة عالية على امتصاص الأيدى العاملة، سواء كانت مدربة أو غير مدربة، فهو بيئة خصبة لعمل الأطفال والنساء خاصة في قطاع الملابس والمنسوجات الجاهزة، وكذا الأعمال التي تتم داخل المنازل، إذ بلغت نسبة العاملات لحسابهن من النساء في الاقتصاد غير الرسمي حوالي ٣٣% في مصر، ٤٩% في تونس، ١١% في المغرب، ١٩% في الجزائر، ٤٣% في سوريا، راجع:

–د. السيد محمد السيد نصار: دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٧.

(٥٨) أمينة دسوقي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٥٩) ومن هنا جاء التساؤل عما إذا كان وجود اقتصاد خفي كبير الحجم وديناميكي ومنتج يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة أم لا ؟ وبخاصة مع تزايد درجات الجمود

(ISSN: 2537- 0758)

٢. يساهم هذا الاقتصاد فى تأمين الاكتفاء الذاتى من بعض السلع والخدمات، وبما يساعد صانعى السياسة الاقتصادية على تبنى عملية التعديل الهيكلى المطلوبة لبناء الاقتصاد الوطنى فى وضع أفضل.

٣. إيجاد حل حقيقى ومباشر لأزمة ومشكلة البطالة، من خلال تقديم العديد من فرص العمل للعاطلين، وبخاصة فى ظل الفترات التى يواجه فيها الاقتصاد الرسمى قدراً من التراجع، عادة ما يتم ترجمته فى شكل تسريح واستغناء عن عدد غير قليل من العمالة الرسمية لغلق العديد من المشروعات، وبحيث لا يجد هؤلاء من سبيل لتوفير دخل مناسب لهم سوى اللجوء للعمل فى أحد أنشطة الاقتصاد الخفى(٦٠).

٤. بالنظر إلى إرتفاع مقدار الاستثمارت المقدمة لأنشطة الاقتصاد الخفى، والتى قدرتها بعض الدراسات بأنها قد تعادل فى دولة كمصر ٢,٦ تريليون جنيه، فإن هذا الاقتصاد، وبما يوفره من تمويلات متعاظمة لموارد الدولة، فقد تغنيها تلك التمويلات عن الحاجة للإلتجاء للقروض الخارجية، وبما يعفى الدولة من كافة المساوئ والسلبيات التى عادة ما تترتب على هذه القروض(٦١).

---

inflexibility في الاقتصاد الرسمي، وبكل ما يمكن أن يعكسه هذا الجمود من رفع لمعدلات إفلاس المنشآت ولمعدلات البطالة. ورداً على هذا التساؤل يجيب البعض إلى أن وجود الاقتصاد الخفي قد يعد ضرورة ملحة في هذه الحالة لقيامه بدور المهدئ الاجتماعي social mollifier، والمحقق لإمكانية استعادة عملية الاستقرار الاقتصادي في البلاد، راجع:

-Duisburt, D., The Growing shadow economy implications for stabilization policy, 1984, p. 225.

(٦٠)ولعل من أهم ما يميز التوظيف فى القطاع غير الرسمى ما يضمه هذا التوظيف من فئات عمل متباينة تضم الأطفال والنساء والشيوخ والمتعلمين والأميين، فهو قطاع خصب لبناء قاعدة عمالية ضخمة، و فى دراسة أجراها الخبير الاقتصادى هرناندو سوتو، مؤسس معهد الحرية والديمقراطية فى البيرو، أوضح أن عدد العالمين فى القطاع غير الرسمى فى مصر يبلغ ١٠ مليون عامل، مقابل ٦,٨ مليون عامل بالقطاع الرسمى الخاص، ٥,٩ مليون عامل بالحكومة. وفى تقدير للبنك الدولى عام ٢٠١٣ أعلن فيه زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر وإنخفاض العمالة الرسمية فى قطاع الصناعة بنسبة ٥%، وفى قطاع المقاولات بنسبة ٨%، وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٨%، بينما ارتفعت أعدادالعمالة غير الرسمية إلى ٤٠% خلال عام ٢٠١٢ وإلى ٤٥% عام ٢٠١٣، مقابل ٣٠% فقط عام ١٩٩٨.

(٦١) لمزيد من التفصيلات حول مساوئ القروض العامة، راجع:

المبحث الرابع
حجم الاقتصاد الخفى وطرق قياسه

تقديم:

بالنظر إلى ما يتميز به هذا الاقتصاد من كونه اقتصاداً خفياً، أى غير رسمى وخارج إطار الرصد بالدفاتر الرسمية، وكذا بكونه غير خاضع لرقابة الدولة ومتهرب من الواجبات الضريبية، فإن مسألة الوقوف على الحجم الحقيقى للاقتصاد الخفى تعد من المسائل الشائكة فى علم الاقتصاد، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير تقريبى لحجم الاقتصاد الخفى، إذ طور الاقتصاديون، مع مرور الوقت، بعض الطرق لمعرفة حجمه التقريبى، وبالتالى معرفة ما إذا كانت صفة الرسمية هى الغالبة على الأنشطة الاقتصادية فى الدولة، أم أن غير الرسمية هى الأكثر غلبة وسيادة(٦٢).

-د. أشرف عطية: مبادئ علم المالية العامة، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٦٢) فى تقرير لمركز القاهرة للدراسات الاقتصادية عن حجم الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، جاء بالتقارير أن هذا الاقتصاد يبلغ ما قيمته من ١,٢ تريليون جنيه إلى ١,٥ تريليون جنيه، أى ما يوازى ٦٥%-٧٠% من حجم الاقتصاد الرسمى فى مصر، حيث يتسبب نشاط هذا الاقتصاد فى ضياع ما قيمته ٣٠٠ مليار جنيه سنوياً بسبب تهرب هذا القطاع غير الرسمى من سداد أية مستحقات مالية عليه تجاه الدولة، وأن ضم أنشطة هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد الرسمى سوف يضاعف حصيلة الإيرادات العامة للدولة إلى ١٥٠ مليار جنيه سنوياً أو يزيد، كما يقلل من نسبة الاحتكار فى كثير من السلع ويرفع معدلات النمو بما يعادل من ١,٣- ٢% سنوياً.

بينما جاء بتقرير آخر أعده اتحاد الصناعات المصرية عن حجم هذا الاقتصاد الخفى، بلوغ هذا الحجم لما يعادل ٢,٢ تريليون جنيه، وبما يتسبب فى ضياع ما قيمته ٣٣٠ مليار جنيه قيمة الضرائب المهدرة سنوياً على خزينة الدولة، وينتهى هذا التقرير إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمى يمثل فى مصر حوالى ٤٠% من حجم الاقتصاد الرسمى، وأنه حال ضم كلا الاقتصادين معاً، فسوف ترتفع حصيلة الضرائب بمعدل ١٥٠% أى ما يقارب التريليون جنيه سنوياً، وبما يمكن معه الإستغناء عن فكرة الاقتراض سواء الداخلى أو الخارجى. راجع فى ذلك:

- د. المأمون على عبد المطلب: الاقتصاد الغير رسمى فى مصر، نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، مرجع سابق، ص ٥٣٨- ٥٣٩.
- د. عادل عامر: الاقتصاد الخفي في مصر، بوابة الوطن، ص٢، وذلك على الرابط

(ISSN: 2537- 0758)

ولقد تم حصر مجموعتان من الأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفى(٦٣):

إحداهما: وتسمى الأساليب المباشرة، وهى تعتمد فى الأساس على تقدير الأنشطة التى تضم الاقتصاد الخفى، وتجميعها معاً لنحصل فى النهاية على تقدير تقريبى للمعاملات التى تتم فى هذا الاقتصاد، كأسلوب المسح بالعينة وتدقيق الحسابات الضريبية.

والأخرى: وتسمى الأساليب غير المباشرة، وهى تقوم على فكرة أو محاولة إكتشاف الآثار التى تترتب على وجود هذا الاقتصاد كطريقة إحصاءات الحسابات القومية وإحصاءات القوى العاملة، ومنهج المعاملات ومنهج الطلب على النقود، بالإضافة إلى طريقة حساب إستهلاك الكهرباء.

وفيما يلى سنتناول بالشرح طرق قياس الاقتصاد الخفى(٦٤):

أ- طريقة المقارنة بين الدخل والانفاق "إحصاءات الحسابات القومية":

وتعتمد هذه الطريقة على فكرة رصد التفاوت بين الدخل والإنفاق سواء فى الحسابات الوطنية أو فى البيانات الفردية. فقد تتعدد مصادر الدخل، وكذا قد تتعدد أوجه الانفاق. وإذا كانت أوجه الانفاق لا يمكن إخفاؤها عادة، فإن بعض مصادر الدخل يمكن إخفاؤها أو هى بطبيعتها قابلة للإخفاء، لكونها قد تولدت فى ظل الاقتصاد الخفى، ولكن هذا الإخفاء لن يظل طويلاً، فعاجلاً أو آجلاً سوف يتحول الدخل إلى وجه ما من أوجه الانفاق(٦٥).

---

https://pwpitalwatanvoice.come/articles 28/6/2018.

(٦٣) وربما يرى البعض أنه من الأفضل، بدلاًعن قياس حجم الاقتصاد الخفى، السعى نحو محاولة تحديدالعوامل المسئولة عن هذا الاقتصاد، إذ أن الدراسات التى تقوم على فكرة تقدير حجم الاقتصاد الخفى تعد أمراً غير واضح المعالم.

(٦٤) للمزيد من الإطلاع حول طرق قياس الاقتصاد الخفى، راجع:

- F. Schneider and D. Enste, Shadow Economies: Size, causes and consequences, the journal of economic, literature, 2000, 38/1, pp: 77- 114.
- www.thegulfz.com/archive/index.php.2878.html

(65)George M.Georgion, Measuring the Size of the Informal Economy. A Critical Review, Working Paper series, Central Bank of Cyprus, May 2007, p. 20-21.

وهكذا، فإن هذه الطريقة من طرق حساب الاقتصاد الخفى سوف تعتمدعلى حساب الفرق بين الدخول المسجلة، أى تلك التى تم الحصول عليها فى ضوء الاقتصاد الرسمى، وبين ما تم إنفاقه فعلياً، والفارق المتحقق بين الاثنين لصالح الانفاق سوف يمثل بالتبعية دخلاً خفياً. فمثلاً لو بلغ حجم الدخل الرسمى لشخص ما ١٠,٠٠٠ جنيه سنوياً، بينما بلغ حجم إنفاقه السنوى مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه، فإن الفارق بين الدخل الرسمى والانفاق والبالغ ٥,٠٠٠ جنيه من المفترض أنه قد تحقق فى ظل الاقتصاد الخفى.

وطبقاً لهذه الطريقة، يمكن إجراء المقارنة إما على المستوى الكلى، من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التى تتم إعتماداً على الإيرادات الضريبية، أو على المستوى الجزئى من خلال مقارنة الدخل بالانفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد، ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد الكلى.

ولكن، من المهم الاشارة هنا إلى إحتمالية أن تكون زيادة الانفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبى، أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة... إلخ، وليس السبب أن هناك دخولاً أخرى قد تحققت عبر القطاع غير الرسمى أو الخفى.

ب- طريقة المراجعة الضريبية:

وتتحقق هذه الطريقة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمى من خلال قيام الإدارات الضريبية بالمراجعة الدقيقة والمكثفة لعينات من الممولين ممن قاموا بتقديم إقراراتهم الضريبية عن دخولهم للتأكد من صحة هذه الإقرارات.

وهكذا تقوم هذه الطريقة أو هذا الأسلوب على أساس إختيار عينة عشوائية من دافعى الضرائب وإخضاع أعمالهم للفحص والمراجعة الدقيقة فى محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبى، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومى(٦٦).

إلا أنه يعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها بالنسبة لبعض أنواع أو أشكال الدخل نظراً لصعوبة القياس، أو حتى الاكتشاف، كأنشطة التهريب السلعى وتجارة

(66)Abdih, Y. and Medina, L. Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia, working paper 13/17, International Monetary Fund. 2013, pp. 5-6.

(ISSN: 2537- 0758)

المخدرات وغيرها، ومن ثم فلن تسمح هذه الطريقة بتقدير كامل لحجم الدخول المخفاة لبعض المجموعات أو القطاعات التى ترتفع فيها نسبة التهرب الضريبى.

جـ- طريقة إحصاء القوى العاملة أو سوق العمل:

وطبقاً لهذه الطريقة يتم تقدير النمو فى حجم الاقتصاد الخفى على أساس الإنخفاض فى مشاركة القوى العاملة فى الاقتصاد الرسمى، وذلك بافتراض أن القوى العاملة- فى بلد ما- تشارك بنسبة ثابتة أو محددة بشكل عام، وبالتالى فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمى قد يتيح القدرة على تقدير حجم العمالة غير المنتظمة irregular labour force، وبالتالى الوصول من خلال ذلك إلى تقدير إحتمالى لحجم الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى(٦٧).

وتعتمد هذه الطريقة بشكل أساسى على إستخدام فكرة المسوحات Surveys، والتى تتم على مشاركة قوة العمل Laboure Force Participation، والتى تكشف عادة عن أن كثيراً من أفراد المجتمع يشاركون فى الأنشطة الاقتصادية المتعددة بأكثر من المسجل رسمياً أو طبقاً للإحصاءات الرسمية.

وهكذا يمكن إشتقاق الحجم النسبى لقوة العمل غير المنتظمة من خلال المقارنات بين معدلات المساهمة فى وقت ما(قبل إنخفاض تلك النسبة) وفترة المقارنة، وبوضع بعض الفروض حول انتاجية العامل فى كل من الاقتصاد الرسمى وغير الرسمى يمكن تقدير حجم هذا الأخير.

وبالطبع، فإن مدى صحة هذه الفروض، والمتعلقة بإنتاجية العامل فى القطاعين الرسمى والخفى، يعد عاملاً حاسماً فى مدى القدرة على اشتقاق حجم الاقتصاد الخفى. فافتراض مثلاً أن الإنتاجية فى كلا الاقتصادين واحدة، قد يؤدى إلى تقدير مرتفع لحجم الاقتصاد الخفى أوالعكس(٦٨).

---

(٦٧) د. محمود عبدالحافظ: الاقتصاد غير الرسمي في مصر، الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة فى النشاط الرسمى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص ص ٨٤٧- ٨٤٨.

(٦٨) د. المأمون على عبدالمطلب: مرجع سابق، ص٥٣٢.

د- طريقة المعاملات(الطلب على النقود):

وتقوم هذه الطريقة من طرق قياس الاقتصاد الخفى على إفتراض أساسى مفاده أن كافة المعاملات التى تتم فى الاقتصاد الخفى إنما تتم بإستخدام النقود السائلة، وذلك بالنظر إلى حاجة المتعاملين فى هذا الاقتصاد إلى عدم كشف معاملاتهم، وبالتالى فإن أى وسيلة أخرى من وسائل الدفع غير النقود السائلة، كالدفع بالشيكات مثلاً، سوف تجعل أمر هذه المعاملات أسهل إكتشافاً. ومن ثم فإن أى إرتفاع فى مستوى الطلب على النقود السائلة عن كمية النقود التى يمكن تداولها فى الاقتصاد الرسمى سوف يعد مستخدماً فى مجال من مجالات الاقتصاد الخفى(٦٩).

ولتطبيق هذه الطريقة، فمن البديهى أن نكون بصدد إحتياج أولى لتحديد تلك الكمية المطلوبة من النقود فى ظل الاقتصاد الرسمى ثم قياس الفرق بين الطلب على النقود فى الاقتصاد ككل وهذه الكمية، والفرق بين الكميتين يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات وأنشطة الاقتصاد الخفى.

ومتى تم تحديد كمية النقود المطلوبة لتمويل المعاملات الخفية، يمكن كخطوة تالية، تحديد كمية المبادلات التى تتم مقابل كل جنيه فى الاقتصاد الخفى، أى محاولة قياس سرعة تداول النقود فى هذا الاقتصاد، والتى يمكن- من خلالها- تحديد حجم الاقتصاد الخفى.

ولنجاح هذه الطريقة يفترض بالطبع أن نبحث عن فترة زمنية تمثل سنة الأساس، والتى يكون فيها الاقتصاد رسمياً فى إجماله، أو أن يكون الاقتصاد الخفى من الضآلة بالدرجة التى يمكن تجاهلها، حتى يمكننا قياس كمية النقود المطلوبة فقط لتعاملات الاقتصاد الرسمى، ثم نضع بعض الفروض حول كيفية تغيير الطلب على النقود خلال تلك الفترة والطلب على النقود خلال فترة الدراسة.

ولعل من أهم الأساليب المستخدمة فى هذا الجانب ما ذهب إليه "جوتمان" عام١٩٧٧ عندما تحدث عن العلاقة بين معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب،

(٦٩) د. محمود عبدالحافظ محمد: مرجع سابق، ص٨٤٨، وراجع أيضاً:
- George M. Georgion, op. cit, p.19-20.

(ISSN: 2537- 0758)

مفترضاً أن المعاملات فى الاقتصاد الرسمى إنما يتم جانب منها بإستخدام النقود السائلة cash money، والجانب الآخر بإستخدام الحسابات الجارية demond deposits، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة، بينما تتم المعاملات دوماً فى مجال الاقتصاد الخفى بالنقود السائلة، ومن ثم فإن التغيرات الحادثة فى معدل النشاط الحاصل فى الاقتصاد الخفى إلى الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى يمكن حسابها من خلال التغيرات التى تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب. وبتطبيق ذلك الأسلوب على الاقتصاد الأمريكى استطاع "جوتمان" أن يحدد حجم الاقتصاد الخفى بما يمثل ١٠% من الناتج القومى عام ١٩٧٦(٧٠).

(٧٠) وعلى الرغم من وجاهة ما ذهب إليه جوتمان، إلا أن أسلوبه هذا لم يخلو من انتقادات جمة، ربما تمثل أهمها فيما يلى:

- أن هناك الكثير من الدولارات الأمريكية يتم تداولها خارج السوق الأمريكى، وبالتالى لا يمكن الادعاء أنها متاحة للإستخدام المحلى، وهو ما يجعل النسبة بين النقود السائلة والودائع تحت الطلب، من الناحية الواقعية، أقل من تلك النسبة التى استخدمها جوتمان فى دراسته، كما قد تتأثر تلك النسبة أيضا بضياع بعض تلك النقود أو تلفها أو الاحتفاظ بها كتذكار...إلخ، وهو ما يؤثر فى تقدير حجم الاقتصاد الخفى متى كانت كمية تلك النقود كبيرة.
- تقدير حجم المبادلات فى الاقتصاد الخفى إنما يقوم على إفتراض أساسى وهو أن سرعة تداول النقود واحدة فى كلا الاقتصادين الرسمى والخفى، بينما قد يشير الواقع إلى أن سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الخفى أقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمى.
- أن اختيار فترة الأساس التى حددها جوتمان لدراسته، والتى يفترض عدم وجود اقتصاد خفي فيها، لم تكن موفقه تماماً، إذ أنه إختار الفترة من عام ١٩٣٧– ١٩٤١، وهى فترة تميزت بالعديد من الحروب العالمية، وبالتالى من الجائز جداً أن تشهد مزيداً من حالات السوق السوداء، حيث انتشار صور الاقتصاد الخفى وليس إختفاؤها.
- أن الزيادة فى النقود السائلة قد ترجع فى الاساس إلى التغيرات الحادثة فى الدخل والإستهلاك ومعدلات الفائدة وليس إلى نمو الاقتصاد الخفى.
- أن قيام الدراسة على افتراض أساسى مفاده عدم وجود أى وسيلة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفى إلا النقود السائلة هو أمر يحتاج إلى مراجعة، فليس هناك ما يمنع عملياً من إستخدام أساليب أخرى لتسوية هذه المبادلات كالمقايضات مثلاً. راجع:

- Gutmann, P., op.cit, 1977, pp: 26-34.

ويأتى أسلوب المبادلات Transaction Method والذى قدمه فيجى Fiege عام١٩٧٩، ليعالج بعض عيوب أسلوب جوتمان، مفترضاً أن كافة المعاملات التى تتم فى الاقتصاد، سواء الرسمى أو الخفى، إنما تتم فقط بإستخدام النقود، وبالتالى لا مجال لعمليات المقايضة فى الاقتصاد الخفى، وأن العلاقة بين النقود والمبادلات علاقة ثابتة(٧١).

وبما أنه من الممكن قياس الحجم الكلى للنقود، فإنه يمكن من خلال ذلك إشتقاق الناتج القومي الإجمالى، وبخصم الناتج القومى الرسمى من هذا الناتج الاجمالى، فإن ناتج الخصم سيمثل حجم الاقتصاد الخفى.

وعلى غرار أسلوب جوتمان، فقد تعرض أسلوب فيجى أيضاً للنقد بإعتباره أسلوباً حساساً بشكل خاص لإختيار فترة الأساس، وللفروض الموضوعة حول سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الخفى، وبخاصة أن الأسلوب قد قام على إفتراض أساسى مفاده أن سرعة تداول النقود فى الاقتصادين الرسمى والخفى واحدة، ومن ثم فأى تغير فى سرعة تداول النقود فى الاقتصاد الرسمى سوف ينجم عنه تقديراً مختلفاً لحجم الاقتصاد الخفى.

وأخيراً، ذهب البعض فى تقدير حجم الاقتصاد الخفى طبقاً لأسلوب المعاملات إلى إفتراض أنه كلما زاد حجم الاقتصاد الخفى فإن الحاجة إلى النقود السائلة سوف تزداد، وبالتالى فمن المتوقع أن تزاداد الحاجة إلى إستخدام العملات ذات الفئات المرتفعة Large Denomination فى التعاملات، كالعملة فئة ٢٠٠ جنيه مثلاً، لتسهل عملية تسويتها فى الاقتصاد الخفى. وبالتالى يمكن من خلال رصد نسبة الوحدات ذات الفئات المرتفعة إشتقاق حجم الاقتصاد الخفى.

وبالطبع لا يمكن القول بصحة هذا الأسلوب أو منطقيته، فقد لا تتواجد علاقة بين زيادة الطلب على العملات الكبيرة وحجم الاقتصاد الخفى، فقد يأتى السبب المباشر لتلك الزيادة لأمور لا علاقة لها بالاقتصاد الخفى أساساً، كالتضخم أو التدهور المستمر فى القوة الشرائية للعملة، وبالتالى صعوبة إستخدام العملات الصغيرة فى تسوية الكبير من المعاملات، أو قد يكون راجعاً إلى زيادة مستويات الأجور أو الإدخار، وبالتالى الحاجة إلى وحدات النقد ذات الفئات الأعلى.

(71) Fiege, E., How big is the irregular economy? Challenge, nov./dec.,1979, pp. 3-15.

(ISSN: 2537- 0758)

هـ- طريقة الاعتماد على المؤشرات الجزئية:

وتعد من الطرق السهلة والأكثر ملاءمة للدولة النامية، ومنها مثلاً الوقوف على حجم الإستهلاك الحقيقى من الكهرباء أو الغاز أو المياه...إلخ. ومفاد هذه الطريقة، أن حجم الكهرباء اللازم مثلاً لإنتاج دخل قدره(٢٠) مليار جنيه فى مصر يحتاج إلى(٢٠) مليون كيلو وات، فإذا ما تبين أن الإستهلاك من الكهرباء قد وصل إلى(٣٠) مليون كيلو وات، فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد الخفى أو غير الرسمى بعد إستبعاد الهادر من الكهرباء(٧٢).

وتؤكد المقارنات أن الطرق المختلفة لقياس حجم الاقتصاد الخفى قد تولد إنطباعات شديدة الاختلاف عن حجم هذا الاقتصاد ونموه فى أى بلد فى فترة معينة، الأمر الذى يعنى أن على صانعى القرارات توخى الحذر والحرص عند إستخدام تقديرات تقوم على طريقة واحدة فقط، كما يجب توخى الحذر أيضا عند إجراء مقارنات بين بلد وآخر، أو مقارنة حالة اقتصاد خفي فى بلد واحد ولكن عبر فترات مختلفة، متى كانت التقديرات مستخلصة بإستخدام طرق مختلفة.

وبالنظر إلى الحالة المصرية، فلقد وصلت نسبة الاقتصاد الخفى فى مصر إلى ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وذلك عن الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٦ طبقاً للدراسة التى أصدرها البنك الدولى، والتى أعدها فريدريك شنايدر وآخرون، وهى نسبة من المفترض أنها تمثل رقماً مخيفاً متى قورنت بمثيلتها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED، والبالغة طبقا لذات التقدير ١٣,٥%(٧٣).

---

(٧٢) د. المأمون على عبدالمطلب: مرجع سابق، ص٥٣٣.

(٧٣) وكنسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى الرسمى، خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٠، بلغ حجم اقتصاد الظل لمجموعات البلدان الثلاث الآتية مايلى:

أولاً: البلدان النامية:

طبقا لمسح أجرى فى إفريقيا خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تبلغ أنشطة اقتصاد الظل أعلى مستوياتها فى نيجيريا ومصر، حيث تصل إلى ما يعادل ٧٧% و ٦٩% من إجمالى الناتج المحلى، على التوالى. وعلى النقيض من ذلك، تبلغ نسبة اقتصاد الظل فى جنوب إفريقيا ١١% فقط من إجمالى الناتج المحلى. وفى آسيا خلال نفس الفترة، تصدرت تايلند قائمة البلدان التى يمارس فيها اقتصاد الظل بنسبة بلغت ٧٠% من إجمالى الناتج المحلى، بينما تذيلت القائمة كل من سنغافورة ومنطقة هونج كونج

الخاتمة

أظهر التنامى الواضح لأنشطة الاقتصاد الخفي، أنها باتت تمثل ظاهرة حقيقية تهدد بالخطر بأكثر مما تنذر به، إذ أضحت كافة الاقتصاديات تعاني حالياً– وبلا إستثناء– من ويلات هذا التنامي والإنتشار المسيطر،يقيناً بأن القادم أصعب، متى ترك الأمر دون وقفة جادة لمكاشفة الأسباب، ومعرفة أوجه الخطأ وحدود الخطر وطرح الحلول والرؤى.

وتحقيقاً لذلك وجب علينا التعرض أولاً لنتائج الدراسة، ومن ثم طرح المزيد من التوصيات اللازمة لمواجهة حقيقية لهذه الظاهرة، في ضوء هذه النتائج،عبر كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والمجتمعية والاعلامية والتشريعية.....إلخ، وذلك على النحو التالى:

الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وسنغافورة، بنسبة بلغت ١٤% من إجمالى الناتج المحلى. وفى أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٩٨– ١٩٩٩، كان أكبر اقتصاد ظل يوجد فى بوليفيا، بنسبة ٦٧% من إجمالى الناتج المحلى والأصغر فى شيلى بنسبة ١٩%.

ثانيا: بلدان التحول الاقتصادى:

كانت جورجيا صاحبة أكبر اقتصاد ظل بين دول الاتحاد السوفيتى السابق خلال الفترة ١٩٩٨– ١٩٩٩ بنسبة بلغت ٦٤% من إجمالى الناتج المحلى، وتلتها روسيا بنسبة ٤٤%، وأخيراً أوزبكستان صاحبة أصغر اقتصاد ظل بنسبة ٩% من إجمالى الناتج المحلى. أما فى بلدان التحول الاقتصادى فى أوروبا الوسطى والشرقية خلال نفس الفترة، فقد كان اقتصاد الظل فى بلغاريا هو الأكبر بنسبة ٣٤% من إجمالى الناتج المحلى وكان الأصغر فى سلوفاكيا بنسبة ١١%.

ثالثاً: بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى:

فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى(٢١ بلداً) خلال الفترة ١٩٩٩– ٢٠٠١، انفردت اليونان وإيطاليا بأكبر اقتصاد ظل فى المجموعة بنسبة ٣٠% و ٢٧%، على التوالى. وكانت النسبة متوسطة فى البلدان الإسكندنافية، بينما بلغت أقل مستوياتها فى الولايات المتحدة والنمسا بواقع ١٠% من إجمالى الناتج المحلى، وفى سويسرا بواقع ٩% منه. راجع فى ذلك:

- فريد ريك شنايدر ودومنيك أنستى: الاختباء وراء الظلال، مرجع سابق، ص٤.

(ISSN: 2537- 0758)

أولاً– النتائج:

لقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

* على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول، والمبادرات العديدة التي تتقدم بها الحكومات للحد من نمو آفة الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي ومحاولات توجيه بوصلتها في إتجاه الاندماج في الاقتصاد الرسمي، إلا أن الواقع يفرز حقيقة أن المعاملات الاقتصادية التي تتم في الخفاء، ولا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي، لم تعد بالقدر الهين الذي يمكن إهماله، الأمر الذي يعكس الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية بشكل عام، وخاصة أنها باتت تنمو بمعدلات ربما تفوق نمو الاقتصاد الرسمي(٧٤).

* إذا كان الاقتصاد الخفي هو في مجمله لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، إلا أنه لا يعد في مجمله غير مشروعاً أو معاقباً من قبل القانون على إتيان أيٍ من أنشطته(الاقتصاد الأسود)،وإنما عادة ما يتسع ليشمل أشكالاً مختلفة من الدخول الغير مصرح بها، إلا أن النشاط في ذاته لا يدخل في دائرة التجريم أو غير المشروعية(الاقتصاد غير الرسمي).

* إذا اعتبرنا أن البيروقراطية أو الفساد الاداري و انتشار الأمية وازدياد معدلات البطالة وندرة بعض السلع و زيادة أعداد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من الأسباب الدافعة لاتساع رقعة الاقتصاديات الخفية، الا أن ازدياد مستويات الضرائب وتنوعها وثقل عبئها علي الملتزمين بأدائها يعد الدافع الأول والرئيسي للولوج لأنشطة القطاع الخفي تهرباً من تسجيلها ضمن القطاع الرسمي، وبالتالي عدم أداء الضرائب عنها.

---

(٧٤) في دراسة أعدها أحد الاقتصاديين عن الاقتصاد الخفي في مصر أشار فيها إلى أن ٨٢% من رواد الأعمال وأكثر من ٣٩% من العاملين يندرجون تحت مظلة الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي، وأن في هذا الاقتصاد الأخير فائدة لهم عما إذا مارسوا نشاطهم في ظل الاقتصاد الرسمي ، راجع:

- Ahmed Galal, Potential Winners and Losers from Business Formalisation development outreach, World Bank Institut.

* ولكونه اقتصادًا خفيًا وغير رسمي، فإن مسالة تحديد حجمه تعد من المسائل الشائكة، إلا أن الاقتصاديون، وفي محاولة منهم لايجاد حجم تقريبي لهذا الاقتصاد، قد طوروا عدداً من الأساليب والطرق التي يمكن معها تحديد هذا الحجم، كطريقة المقارنة بين الدخل والانفاق، أو طريقة المراجعة الضريبية، أو طريقة إحصاء القوى العاملة أو طريقة المعاملات..إلخ.
* كما أن لانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي آثاراً سلبية تتمثل أساساً في فقدان حصيلة الضرائب المتوقعه، والتي قدرت في مصر بحوالي ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار جنيه سنوياً،فضلاً عن عدم دقة المعلومات المعتمد عليها عند إعداد السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المصيرية، وهو ما يفرز بالطبع نتائج سيئة وغير عاكسة لحقيقة الوضع القائم، وكذا سوء توزيع الموارد الاقتصادية لتوجهها نحو أنشطة الاقتصاد الخفي غير الخاضع للضريبة، وانعكاس كل ذلك على تشوه هيكل الدخول وتحقيق مزيدًا من الضغوط التضخمية و اختلال ميزان المدفوعات.
* إلا أن للاقتصاد الخفي بعض من الأثار الايجابية، فهو اقتصاد أكثر ديناميكية من الاقتصاد الرسمي لقدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات الجارية في الأسواق، ومن ثم قدرته على تأمين الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع المحققة لعجز ما ، فضلًا عن استيعابه للمزيد من العمالة، وبخاصة غير المدربة أو المؤهلة علمياً، وبالتالي دوره الفعال في التغلب على مشكلة البطالة، فهناك على الأقل عشرة ملايين عامل في مصر يندرجون في نشاط أو آخر من أنشطة الاقتصاد الخفي.

ثانيًا– التوصيات:

من منطلق أن علاج ومواجهة أى ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية إنما يجب أن يستهدف مراجعة أسباب ظهورها، وأن يكون منسجماً مع مكوناتها وعوامل إرتباط عناصرها الداخلية... وهكذا، فإن مقترحات معالجة ظاهرة الاقتصاد الخفى إنما يجب أن تحتوى على أطر تشريعية وعقابية من ناحية، وعلى العديد من الأطر الإدارية والفنية والمالية والتنموية...إلخ من ناحية أخرى، وبكل ما يرتبط بفكرة السبب والنتيجة. **وهكذا**

(ISSN: 2537- 0758)

يمكن أن نقدم عدداً من المقترحات الفاعلة كرؤية واقعية فى هذا الصدد، منها:

١. تغيير دور الدولة من مجرد كونها محرك للنمو إلى أداة للتنظيم والتخطيط، من خلال دورها القانونى، وبما تملكه من قدرات ومُكنات تجعلها قادرة على صياغة التشريعات المنظمة للعمل، بإعتبارها الجهة القادرة على إستيعاب ضرورات النمو والإستجابة لمتطلبات الواقع، خلقاً للمزيد من الصناعات والمشروعات الرائدة، وبناءًا لقواعد إنتاجية تستهدف فى المجمل إمتصاص وإستيعاب أكبر قدر من العمالة العاطلة، والمستعدة دوماً للتوجه لأى نشاط غير رسمى بحثاً عن لقمة العيش، ولعل من أهم الإجراءات الفاعلة فى هذا الشأن العمل على تخفيض ساعات العمل فى نوبة العمل الواحدة مثلاً، والتشديد وفرض المزيد من الرقابة على عمالة الأطفال، ومراعاة الحدود الدنيا للاجور ومنع إنخفاضها... إلخ.

٢. الإهتمام ثم الإهتمام بتطوير وتحسين المناطق الريفية، وإقامة المزيد من المشروعات الزراعية المتكاملة، وبكل ما يتطلبه ذلك الأمر من تنفيذ لمشروعات إستكمال البنيات التحتية والخدمات الضرورية لتلك المناطق، إستفادة من تشغيل أكبر قدر من العمالة المحلية فى تلك المشروعات، وبما يسهم فى خلق فرص عمل جديدة لهم تغنيهم عن الحاجة للهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرصة عمل عادة لا يجدوها إلا فى أنشطة الاقتصاد الخفى.

٣. التأكيد على متجه الدولة نحو تطوير المناطق العشوائية، والتى تعد تربة خصبة لانتشار المزيد من أنشطة الاقتصاد الخفى، كإقامة الورش والمصانع الصغيرة غير المسجلة، والإتجار فى العديد من المجالات الخفية كالسلاح والمخدرات والسلع مجهولة المصدر...إلخ، وبكل ما يتطلبه ذلك الأمر من العمل على تقنين كافة المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية القائمة بشكل غير رسمى، والتى تزخر بها هذه المناطق العشوائية، والتى تخلو بالطبع من كافة مقومات الأمن والسلامة، تمهيداً لدمجها فى الاقتصاد الرسمى.

٤. من منطلق أن التنمية واجب وطنى يتجاوز فى حدوده البعد الاقتصادى، فإن الأمر يتطلب أن تتحول الدولة من جهة وصائية إلى جهة تنموية، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعى، والمحقق لأكبر فعالية اقتصادية وأكبر عدالة إجتماعية، وبالتالى فإن ترك الأمر لاقتصاد السوق فقط، من

خلال عاملى العرض والطلب، قد يصل بنا إلى بعثرة حقيقية للموارد، وبالتالى بعض الفوضى الاقتصادية، وهو ما يتطلب من الدولة العمل جدياً نحو وضع الخطط الواقعية لكيفية تحويل الاقتصاد غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمى، أى تأكيد دور الدولة اقتصادياً وإجتماعياً بإعتبار أن الدولة القوية اقتصادياً هى تلك القادرة على إنجاز التنمية الشاملة وصياغة القرار الوطنى.

٥. العمل على رفع مستويات الأجور للعاملين فى القطاع الرسمى، فبدون ذلك المتجه، سوف يستشعر العامل الفارق بين مستويات الأجور فى القطاع الرسمى ومثيلاتها فى القطاع غير الرسمى، والنتيجة دائماً فى غير صالح القطاع الرسمى، ومن هنا فالقرار غالباً إما ترك العمل الرسمى كلية والإتجاه إلى العمل فى أحد النشاطات المماثلة فى القطاع غير الرسمى، أو السعى إلى البحث عن دخل إضافى إلى جوار الدخل الرسمى المنخفض للمساعدة على ظروف المعيشة، وبالطبع أيضاً لن يوجد إلا فى الأنشطة غير الرسمية.

فإنتشار الدروس الخصوصية مثلاً يرجع فى الأساس إلى ضعف رواتب المدرسين الرسمية وعدم كفايتها، كما أن التفاوت الملحوظ فى مستويات الأجور بين المؤسسات الحكومية وبعضها البعض قد يعد دافعاً أيضاً إلى سعى العاملين فى المؤسسات ذات الرواتب المنخفضة إلى العمل غير الرسمى للوصول إلى ذات الرواتب الممنوحة فى المؤسسات عالية الراتب، وهو ما يتطلب بالطبع السعى نحو تحقيق التوازن فى مستويات المرتبات الرسمية بين المؤسسات وبعضها البعض.

ومن الأهمية بمكان هنا أيضاً التأكيد على أن عدم التناسب الحاصل بين ارتفاع معدلات الأسعار لكافة السلع والخدمات، والمصحوب عادة بالمزيد من الضغوط التضخمية، وبين الزيادات فى معدلات الأجور، والمؤدى حتماً إلى إلتهام هذه الأسعار لأى زيادة فى الأجور أو المرتبات، ليمثل أهم الدوافع لإتجاه الموظفين والعمال الرسميين للعمل بعيداً عن أعين الرقابة لسد الفجوة بين الدخل والنفقات، الأمر الذى يتطلب أيضاً العمل الدائم على إحداث التوازن بين الزيادة فى الأسعار والزياده فى معدلات الأجور والمرتبات لسد ذريعة السعى نحو تحسين مستويات الدخل بالعمل فى الاقتصاد الخفى لمواجهة إرتفاع الأسعار.

(ISSN: 2537- 0758)

٦. العمل على تأسيس نقابات أو جمعيات تعاونية للعاملين فى مجالات وأنشطة القطاع غير الرسمى، فإذا كانت غالبية تلك الأنشطة تعد من قبيل الأعمال الفردية(كالبائع المتجول، الحرفى، سائق التوكتوك، عامل البناء، المدرس الخصوصى...إلخ)،إلا أنها أعمالاً متنوعة، والقائمين بها يمثلون أعداداً هائلة، وتقديم المساعدات والإستشارات المتنوعة لهم، عبر تلك النقابات أو الجمعيات، قد يساعدهم على حل مشكلاتهم ودفعهم إلى الإنضمام للقطاع الرسمى، من خلال اقناع ممثليهم بتسجيل تلك الأعمال وخروجها إلى حيز الرسمية والشرعية.

وقد يرتبط بذلك التأكيد على أهمية دور المحليات ووجوب إحداث التنسيق اللازم بينها وبين تلك النقابات والجمعيات لتحقيق الرقابة من ناحية، وتوفير متطلبات أداء هؤلاء العمال لأعمالهم وأنشطتهم، كتوفير أماكن محددة للباعة الجائلين بدلاً عن إشغالهم للأرصفة والطرقات العامة من ناحية أخرى، وبما يحقق فى النهاية سهولة انتقالهم للعمل الرسمى.

ومن الأمور الهامة فى هذا الصدد، سعى الدولة لعقد دورات تأهيلية(تثقيفية وتدريبية) للعاملين غير الرسميين، كل فى مجال عمله، لتدريبهم وتوعيتهم ودفعهم للإنتقال التدريجى للعمل الرسمى. ولحين إتمام هذا الانتقال، ربما يكون من المفيد، بل ومن الضرورى، تحقيقاً لإستشعار حرص الدولة على كافة مواطنيها، حتى من العاملين فى القطاع غير الرسمى، أن تتجه الحكومة نحو السعى أيضاً لإقامة العديد من المعارض الدورية، ودعوة العمال غير الرسميين من العاملين بأنشطة الاقتصاد الخفى، وبخاصة الأنشطة المتعلقة بعمليات الإنتاج(اليدوى والحرفى)، لعرض منتجاتهم عبر تلك المعارض، بل وإتاحة أسواق جديدة خارج حدود الدولة لتلك المنتجات لتسويقها دولياً وبما سينعكس حتماً، وبشكل إيجابى، على سرعة الإندماج بالقطاع الرسمى، متى إستشعر هؤلاء برعاية الدولة لهم، وبما يشجع الكافة نحو السعى للدخول فى إطار الرسمية من خلال تلك المعارض والأسواق.

٧. مراعاة أن كافة الأنشطة العاملة فى القطاع غير الرسمى هى من الهشاشة والضعف للدرجة التى قد تجعلها غير قادرة على تحمل الانتقال الفورى والتام للقطاع الرسمى، وبكل ما يتطلبه هذا الانتقال من إجراءات وأعباء مالية وضريبية وإدارية وتنظيمية، الأمر الذى قد يتطلب ملاءمة الانتقال التدريجى للمشروعات

القائمة فى القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى، ومن ثم أهمية الحاجة لتقديم العديد من التسهيلات والتيسيرات الضريبية والإدارية لفترة من الزمن قد تصل إلى خمس سنوات مثلاً، يعتاد فيها هذا القطاع على الانتقال من العشوائية إلى التنظيم والعلانية، وبعدها يمكن معاملته كغيره من المشروعات الرسمية.

وربما يُفضل- فى هذا الصدد- السعى نحو تجميع أكبر عدد من المشروعات غير الرسمة(المبعثرة جغرافياً) فى مكان واحد عبر مجمع تنشئه الدولة وتتيح له إدارة مركزية لخدمة ما يحويه من مشروعات لفترة من الزمن، تمثل فترة حضانة وتأهيل، يتاح بعدها إمكانية إنتقالها الفعلى للعمل بالقطاع الرسمى دون وصاية، عقب إكتسابها للخبرة اللازمة، وهو ما يتطلب من الدولة بالطبع- وبداءةً- عبر الجهات المختصة، كوزارتى الصناعة والتجارة الخارجية، سرعة إعداد حصر شامل وكامل لكافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية(٧٥).

٨. يرتبط أيضاً بالتوصية السابقة، أهمية سعى الدولة لتحقيق ما يلى:

- إعطاء المزيد من المزايا التمويلية والقروض الإئتمانية لكل من يسعى من العاملين بالقطاع غير الرسمى للإنتقال للعمل بشكل شرعى، مع الاشتراط للحصول على تلك المزايا الائتمانية القيام بتسجيل المنشأة الطالبة للقرض، وكذا تسجيل القائمين بالعمل بها لدى النقابات والجهات الحكومية المعنية.
- التعامل بالمرونة الكافية من جانب الجهات الرقابية والإدارية للمنشآت غير الرسمية، وبخاصة مصالح التأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات، إذ أن تعنت تلك الجهات عادة ما يمثل السبب المباشر والرئيسى لتخوف المنشآت غير الرسمية فى الدخول للقطاع الرسمى وهروبهم للعمل بشكل غير شرعى.
- العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية أمام إنتقال القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى وتقليل الروتين والقضاء على البيروقراطية وحل كافة المشكلات التى قد تثار عند توفيق أوضاع الشركات والمنشآت العاملة فى القطاع غير

(٧٥) تشير الإحصاءات المعدة فى هذا الصدد إلى أن هناك أكثر من ١٨ مليون منشأه غير مسجلة ضريبياً فى مصر، وأن من بين هذه المنشآت هناك حوالى ٤٠ ألف مصنع غير مرخص. راجع:
- د. عادل عامر: الاقتصادي الخفي في مصر، مرجع سابق، ص٢.

(ISSN: 2537- 0758)

الرسمى، وربما قد نجد فى تطبيق سياسة الشباك الواحد حلاً للمشكلات وتسهيلاً للإجراءات.

٩. لعل المناظر لحالة التباين الظاهرة بين النصوص العقابية الواردة فى قانون العقوبات المصرى والمتعلقة ببعض الجرائم التى تمثل إعتداءاً على حق شخصى كالسرقة مثلاً، والتى قد تصل العقوبات فيها إلى السجن المؤبد، متى إقترنت بظروف مشددة للعقاب، وبين النصوص العقابية الواردة فى قانون الضرائب المصرى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والمتعلقة بجرائم التهرب الضريبى، والتى تمثل إعتداءاً، ليس فقط على حق شخصى، وإنما على حق المجتمع ككل، والتى لا تتجاوز فى أشدها عقوبة الحبس لخمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التى لم يتم آداؤها، أو بإحدى هاتين العقوبتين، لمن يتهرب عن أداء الضريبة(م. ١٣٣)، ليشهد عن يقين مدى القصور أوالعوار الذى يصيب هذا القانون الأخير، حيث ينعدم– أو يكاد– ما يسعى إليه من مستهدف تحقيق الردع العام لمرتكبى الجرائم التى يعاقب عليها هذا القانون، وبكل ما يخلفه من إهدارلإيرادات الدولة ولخزانتها العامة(٧٦).

ومما يزيد الأمر سوءاً، ما يشترطه المشرع الضريبى من عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهربين ضريبياً إلا بناء على طلب كتابى من الوزير أو ممن يفوضه فى ذلك، كرئيس مصلحة الضرائب، مما يتعذر معه على الإدارات الضريبية المختصة تحريك العديد من الدعاوى الجنائية، وذلك بالنظر إلى الكم الهائل من الجرائم الضريبية، وبما يفرغ النصوص العقابية الورادة فى القانون الضريبى المصرى من مضمونها واقعياً، ويجعل تطبيقها عملياً أمراً يحمل فى طياته الكثير من الشك، الأمر الذى يتطلب سرعة تحقيق ما يلى:

أ–وجوب تدخل المشرع المصرى لإجراء المزيد من التعديلات التشريعية على نصوص العقوبات الورادة فى قانون الضرائب المصرى الحالى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تشديداً لها، وبما يضمن فاعلية تطبيقها، فمتى إستشعر الممول جسامة ما ينتظره من

(٧٦) فى حين قد تفوق عقوبة التهرب الضريبى فى الكثير من دول العالم، كألمانيا مثلاً، العقوبة المقررة فى جرائم القتل العمد.

عقوبات قاسية حال ثبوت تهربه لتردد كثيراً قبل إقدامه على محاولات التحايل، ولوازن بين النفع الذى يمكن أن يحققه متى نجح فى الإفلات من دفع الضريبة وبين الجزاء، سواءاً المالى أو الجنائى، الذى سيتعرض له متى تم إكتشاف تحايله وتم ضبط أمره. وعادة ما يرتبط ذلك بمدى إحساس الممول بمدى قوة السلطات العامة فى الدولة أو بضعفها. فمتى أدرك الممول الضريبى عدم قدرة السلطات على إلزامه بدفع الضريبة، وبأداء واجبه الاجتماعى تجاه وطنه، لدفعه ذلك لمحاولة التهرب من دفع الضريبة، والعكس صحيح.

وربما يجب التأكيد فى هذا المجال على أهمية التركيز على العقوبات المالية وتشديدها، أخذاً بمبدأ الجزاء من جنس العمل، إلى جانب الجزاء الجنائى بالطبع، ولكن بشكل مشدد ومتعاظم، وبما يشعره بجسامة جرمه وما أقدم عليه من خطأ حال تهربه، وبما يحول بينه وبين محاولة العودة إلى ذلك مجدداً، كإلزام من يثبت تهربه عن أداء الضريبة بدفع ثلاثةً أو أربعة أمثال قيمتها المقررة كغرامة لعدم الإلتزام.

ب-دعم الإدراة الضريبية بما تحتاج إليه من تقنيات حديثة ومساعدات فنية لتعينها على عمليات الرصد والتسجيل لبيانات الممولين الشخصية والمالية، فضلاً عن الارتقاء بالكوادر البشرية القائمة بإدارة العمل بتلك الادارات من خلال التثقيف والتأهيل النفسى والتدريب العملى لتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم العلمية، وذلك طبقاً لأحدث النظم الضريبية وأرقاها عالمياً.

ج- العمل على تنمية الوعى والحس الضريبى لدى عموم المجتمع، والإستعانة فى هذا الشأن بوسائل الاعلام المختلفة، سواءاً المقروءة أو المسموعة أو المرئية، فضلاً عن مساعدة دور العبادة والعلم والمنتديات الثقافية والنوادى الرياضية... إلخ، فى هذا الصدد، للتأكيد على إظهار أهمية أداء الإلتزامات الضريبية بمعرفة المكلفين بها، وبيان خطورة تهربهم من مسئولياتهم سواء على المستوى الاقتصادى أو المالى أو الاجتماعى.

د- يرتبط بكل ما سبق أهمية قيام الدولة من جانبها، **أولاً**: بحسن إستخدام حصيلة الضرائب، بإعتبارها أموالاً عامة، وبالشكل الأمثل وفى الأغراض المحددة لها والتى تعود على المجتمع بالنفع العام، وبحيث يستشعر المواطنون برشد السلطات العامة

(ISSN: 2537- 0758)

حال قيامها بإنفاق الأموال المقتطعة من دخولهم وثرواتهم. **وثانيا:** بتحقيق العدالة الضريبية فى توزيع الأعباء العامة، فرصد المواطنين لأية حالات للمحاباة الضريبية بين فئات أو قطاعات الممولين، سيدفع المتضررين، بلاشك، لمحاولة التهرب من أداء ما عليهم من إلتزامات لشعورهم بالظلم والتفرقة بين من تساوت مراكزهم القانونية. وربما ينبغى التأكيد فى هذا الصدد على أهمية وضع أسس ومعايير واضحة ومحددة لمحاسبة كل نشاط على حدة، وبما يتفق مع طبيعة حجم كل نشاط، وفى ضوء مبدأ العدالة الضريبة.

فاغفال وضع تلك المعايير سيفتح الباب على مصراعيه أمام القائمين بالمحاسبة الضريبية لتغليب طابع التقدير الجزافى، والذى يفقد عملية المحاسبة للوضوح والشفافية والثبات، ويحدث حالة من التباين بين الخاضعين للضريبة عن ذات النشاط، مما قد يؤدى فى الكثير من الحالات إلى إلغاء الضريبة المقررة على النشاط نهائياً بواسطة لجان الطعن أو أحكام المحاكم، وبخاصة متى تدخلت فى هذا الشأن العوامل الشخصية والعلاقات الإجتماعية، وهو أمر لا يمكن إنكاره أو تجاهل وجوده(٧٧).

هـ- فى مقابل دعوتنا السابقة لتشديد العقوبات على من يثبت فى حقه جريمة التهرب من دفع إلتزامه الضريبى، قد نجد من الأهمية بمكان أيضاً، ولإحداث نوع من التوازن فى العلاقة بين الدولة والمخاطبين بالضرائب، أن تتضمن التعديلات التشريعية تقديم الكثير من الحوافز والمزايا لمن يلتزم بدفع الضريبة، وبما يحث المتهربون من دفع الضرائب على مراجعة أنفسهم، والعمل على العودة السريعة والآمنة لظل الدولة، إستفادة من تلك المزايا والحوافز، وخلقاً لحالة الإلتزام الطوعى لأداء الضريبة بإعتبارها واجب إجتماعى وإلتزام شرعى وقانونى.

(٧٧)ومن الأهمية هنا أيضا، التأكيد على تطبيق مبدأ إستقلال السنوات الضريبية عند المحاسبة، إذ أن النشاط كما أنه عرضة لتحقيق إيرادات أو أرباح فى سنه ما، فإنه أيضاً عرضه لتحقيق خسائر فى سنة أخرى.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

(أ) الكتب والمؤلفات العامة:

- أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.
- أشرف عطيه: اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، ٢٠١٧.
- --------: مبادئ علم المالية العامة، القاهرة، ٢٠١٨.
- سوزي عدلي ناشد: الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- السيد أحمد علام: جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
- صلاح السيسى: قضايا اقتصادية (القطاع المصرفى وغسيل الأموال)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
- عبد الله الصعيدي: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عبدالحكيم الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- عطية حسين أفندى: اتجاهات جديدة فى الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- مجدي شهاب: اقتصاديات النقود والمال، النظرية والمؤسسات النقدية، ٢٠٠٠.
- محمد ابراهيم السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد العجمي: دولة رجال الأعمال، مصر في أحضان البيزنس، مكتبة جزيرة الورد، بدون سنة نشر.
- محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٦١.
- وليام أندراوس: الاقتصاد الظلي وأثره على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

(ISSN: 2537- 0758)

(ب) الدوريات والأبحاث:

- المأمون على عبد المطلب: الاقتصاد الغير رسمى فى مصر، نموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد ١٣، يناير ٢٠١٥.
- ثائر محمود رشيد: اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق، أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: بيان صحفى بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية، ٨ سبتمبر ٢٠١٨.
- حسين عبد المطلب الأسرج: إنعكاسات القطاع غير الرسمى على الاقتصاد المصرى، MPRA، يونيو ٢٠١٠.
- حفيظة بدر عبدالحميد: التسويق الشبكي وحكمه الشرعي، دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية البنات الأزهرية، جامعة الأزهر، المجلد الثالث، العدد الأول، ٢٠١٨.
- حيان سلمان: اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفى، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٩. وذلك على الرابط: http://www.syrianeconomy
- --------: الاقتصاد الخفي مازال خارج الخطة والتغطية، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد ٧، سوريا، ٢٠٠٦.
- طلال كداوى، د. مياده صلاح الدين: الأثر المتبادل بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفى(حالة عدد من الدول المتقدمة والناشئة للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢)، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، العدد ٨٧، ٢٠٠٧.
- عادل عامر: الاقتصاد الخفي في مصر، بوابة الوطن، ص٢، وذلك على الرابط التالى: https://pwpitalwatanvoice.come/articles28/6/2018
- عبدالحفيظ محبوب: أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي، جامعة أم القرى،وذلك على الرابط: http://uqu.edu.sa/page/ar/85834
- عبدالفتاح الجبالي: الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره، جريدة الأهرام، في ٢ سبتمبر ٢٠١٥.
- عزوز علي: الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي، جامعة سعيدة، ٢٠٠٧.
- فريدريك شنايدر، دو مينك أنستى: الإختباء وراء الظلال(نمو الاقتصاد الخفى)، صندوق النقد الدولى، قضايا اقتصادية(٣٠)، مارس ٢٠٠٢.

- محمد أحمد عباس: الاقتصاد غير الرسمى فى مصر، المشكلات والحلول، المعهد المصرى للدراسات، أوراق سياسية، مارس ٢٠١٩.
- محمود عبدالحافظ: الاقتصاد غير الرسمي في مصر، الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة فى النشاط الرسمى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤.
- المركز العربى للبحوث والدراسات: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمى، القاهرة، إبريل ٢٠١٦.
- نهلة الحوراني: الاقتصاد الأسود ومافيا المصالح، البوابة نيوز، في ٨ مارس ٢٠١٩، وذلك على الرابط: https://ww.albwabahnews.com/3513318
- هناء محمود، معاوية حسين: الأثر الاقتصادي للبطالة، حالة مجلس التعاون الخليجي العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد(٣٢)، ٢٠١٢.
- يسرى الغرباوي، سيف الخوانكي: رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمى، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، أبريل ٢٠١٦.

(ج) رسائل الماجستير والدكتوراه:

- السيد محمد السيد نصار: دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- أمينة دسوقي: استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.
- جمال توفيق: العولمة وانعكاساتها الأمنية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، ٢٠١٠.
- فهيم عمر فهيم: الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه، كلية حقوق بنها، ٢٠١٢.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Abdih, Y. and Medina, L. Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia, working paper 13/17, International Monetary Fund. 2013.
- Askarya, S: The Underground Economy in the United State. Comment on Tanzi, IMF:Staff Papers, vol. 31, No. 4, 1984.

(ISSN: 2537- 0758)

- Duisburt, D., The Growing shadow economy implications for stabilization policy, 1984.
- F. Schneider and D. Enste, Shadow economies: Size, causes and consequences, the journal of economic, literature, 2000, 38/1.
- Feig, E., the underground economicy, tax evasion and information distortion, Cambridge university press, 1989.
- Fiege, E., How big is the irregular economy? Challenge, nov./dec.,1979.
- George M.Georgion, Measuring the Size of the Informal Economy. A Critical Review, Working Paper series, Central Bank of Cyprus, May 2007.
- Gutman, p.m, the subterranean economy, financial analyst journal, 1977.
- Hansson, I, the underground economy in a high tax country: the case of Sweden, 1982.
- International labour Organization(ILO): Employment, Incomes and Inequality, Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya and Genya, 1972.
- Milojko Arsic and Others: Causes of the Shadow Economy, Faculty of Law, University of Belgrade, Serbia, 2015.
- Mirus R., Smith R., Canada's underground economy update and critique, Canadian public policy, vol 20, 1994.
- Nancy Benjamin, Informal Economy and The World Bank, WPS6888 World Bank; May, 2014.
- OSKAR KURER, Corruption: An Altternative Approach to its Definition and Measurement, Political studies, Vol. 53, 2005.
- Schnider, f., estimating the size of Danish shadow. Economy using the currency demand approach: an attempt, scand. J. of economics. Vol. 88, 1986.
- Tonzi, V., The underground economy and tax evasion in the United States, estimate and implication, 1982.
- Transparency international index 2018, executive summary date of access, march, 2019.
- www.the gulfiz. com/archive/index.php.2878.html.